

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩١٨

الخميس، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٦/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي/السيدة سيسن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يوريني سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد عبد اللطيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

استعراض عمليات حفظ السلام

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة

الأمريكية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2017/287)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1709292 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

استعراض عمليات حفظ السلام

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من
الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم
المتحدة إلى الأمين العام (S/2017/287)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره
في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/287،
التي تتضمن رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل، موجهة إلى الأمين
العام من وفد بلدي، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد
النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): إن عمليات الأمم
المتحدة لحفظ السلام استثمار في السلام والأمن والازدهار
على الصعيد العالمي. يمثل أصحاب الخوذ الزرق في جميع أنحاء
العالم التعبير الملموس لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة "أن
ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وإنجازات عمليات
السلام مصدر فخر لنا جميعا. وعندما تفشل، تسبب لنا الألم
وتدفعنا إلى إيجاد وسائل للتحسين. لقد أسهمت عمليات
الأمم المتحدة لحفظ السلام في إرث الاستقرار من السلفادور
إلى ناميبيا ومن تيمور الشرقية إلى كوت ديفوار ومن موزامبيق
إلى كمبوديا. وقد أنجزت أربعة وخمسون بعثة ولايتها وأغلقت
مقراتها؛ وستقوم بعثتان بذلك، خلال الأشهر المقبلة. وهذا هو
هدفنا لكل بعثة حفظ سلام، أي قيامها بالمهمة المسندة إليها؛

وإنقاذ الأرواح؛ ومنع الفظائع الجماعية؛ والتمهيد لتحقيق
الاستقرار والسلام المستدام؛ والإغلاق. وأن تكون من البداية
إلى النهاية، فعالة من حيث التكلفة. وتشكل ميزانية حفظ
السلام اليوم أقل من ١ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي.

ولما توليت منصبي، وضعت إكليلا لتخليد ذكرى أكثر
من ٥٠٠ ٣ ضحية من حفظة السلام، ضحوا بحياتهم من
أجل المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة. ونحن مدينون لهم كثيرا
على تفانيهم وشجاعتهم. وستظل سلامة أفراد حفظ السلام
أولوية لدينا.

(تكلم بالفرنسية)

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام متنوعة للغاية،
وتتم في بيئات بالغة التعقيد. ومن مسؤوليتنا المشتركة تمكينها
من التكيف مع عالمنا المتغير. وكما أشار إلى ذلك الفريق
المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بوضوح، فإن
طموحاتنا لا تتطابق مع قدراتنا، وأهدافنا لا تتناسب مع الموارد
المتاحة لها. وهذا هو السبب في أن عمليات حفظ السلام كثيرا
ما تبدو في حالة جمود وغير قادرة على مواكبة متطلبات
مهمتها. وفي كثير من الحالات، ينشر ذوو الخوذ الزرق، في
أماكن يوجد فيها السلام على المحك. وفي هذه الأوقات التي
تواجه فيها العداء وعدم التعاون من جانب الحكومات المضيفة.
وفي أوقات يهدد الإرهاب فيها أمنها بشكل خطير، إلى جانب
انتشار الأسلحة والجريمة عبر الوطنية. نرى أيضا وجود انفصال
بين إجراءاتنا السياسية وبعض عملياتنا الرئيسية، التي يمكن أن
تبدو في مآزق مع انعدام أي فرصة حقيقية لتحقيق التقدم.

وتلك تحديات يجب أن نواجهها معا. وفي الأمانة العامة،
يجب أن نكون أكثر فعالية وأكثر كفاءة وأكثر خضوعا
للمساءلة في أعمالنا.

ونحن نعول على الجمعية العامة في تقديم دعم سياسي
قوي لنا، وتحرير القواعد والأنظمة المعمول بها من أجل تيسير

مكافحة الإرهاب. وقد أعرب المجلس مؤخراً عن دعمه للمبادرة الإقليمية للدول الأعضاء في حوض بحيرة تشاد بإنشاء فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات لمكافحة بوكو حرام.

وأخيراً، فإن بعثاتنا السياسية تدعم السلام والمصالحة في أفغانستان والعراق، جنباً إلى جنب مع الوكالات الإنمائية وغيرها. وكل هذه العمليات تؤدي دوراً حيوياً في بناء وصور السلام. ولكن استراتيجياتنا السياسية ونظم الإدارة لدينا بل وإدارتنا غير قادرة على دعمها بشكل فعال. وعلينا أن نخطط للتنوع عبر الزمن والجغرافيا، مع كفالة المرونة بدون تكاليف إضافية.

ثانياً، إن نجاح أي بعثة يتوقف على وجود عملية سياسية نشطة، مع التزام كل أصحاب المصلحة، وخاصة الحكومات. ولهذا المجلس دور حيوي في تأمين هذا الالتزام والتعاون. وأنا سادعم هذا الهدف شخصياً بأي طريقة ممكنة. وقد تكلمت أمام المجلس من قبل بشأن الضرورة الملحة لتعزيز دور الدبلوماسية في خدمة السلام.

لقد أنجزنا بالفعل إصلاحات مهمة مؤخراً في مجال حفظ السلام. وأشكر السيد هيري لادسوس على دوره المهم، وأعول على القيادة المستمرة لوكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا. وقد تمكنا من زيادة عدد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومن تحسين مهنة القوات، حتى يتسنى نشرها بسرعة أكبر. والتقنيات الحديثة تحسن الوعي بالظروف القائمة وتحليلها. وحققنا اللامركزية في المهام الرئيسية، ونعزز إدارة الأداء والمساءلة. وهذه الإصلاحات خفضت من تكلفة الفرد من أفراد حفظ السلام النظاميين بنسبة ١٨ في المائة منذ عام ٢٠٠٨، وخفضت من عدد الموظفين المدنيين إلى حد كبير. ولكن الشوط لا يزال طويلاً.

وعلى المدى القصير، لا بد أن ننهي عمليات حققت أهدافها وأن نصلح تلك التي لم تعد تلي الاحتياجات على

عملنا. ونعتمد على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في نشر أفراد مكرسين ومدرّبين جيداً. كما نعتمد على البلدان القريبة من مناطق النزاع وعلى المنظمات الإقليمية لاحترام التزاماتها فيما يتعلق بعمليات السلام. ونعول على الدعم الكامل من جانب البلدان المضيفة. ونعول على هذا المجلس، بالدرجة الأولى، في إظهار وحدة الصف واعتماد ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ.

والأمم المتحدة تستمد شرعيتها من الثقة التي توليها إياها شعوب العالم. غير أن هذه الثقة قد اهتزت جراء الحالات المروعة للاستغلال والاعتداء الجنسيين التي شوهدت صورة المنظمة ككل، وكذلك صورة بعض بعثاتنا لحفظ السلام. وقد قدمت خطتي لمكافحة هذه الآفة، وأنا عاقد العزم على تنفيذها، بدعم من الأعضاء.

(تكلم بالإنكليزية)

ونحن بحاجة إلى استراتيجية شاملة تدعم تلك الطائفة المتنوعة من بعثاتنا وتأخذ في الاعتبار كامل أنشطة عملية السلام، من الوقاية وتسوية النزاعات وحفظ السلام، إلى بناء السلام والتنمية الطويلة الأجل. ويجب أن تستند هذه الاستراتيجية إلى مبادئ أساسيين.

أولاً، ما من عملية سلام واحدة تناسب كل الحالات. وفي حين أن بعض البعثات لديها ولايات واضحة تركز على الفصل بين الأطراف المتحاربة أو رصد عمليات وقف إطلاق النار في بيئة مستقرة نسبياً، فإن لدى البعض الآخر ولايات أكثر قوة، لحماية المدنيين والتعامل مع جماعات مسلحة متعددة. وحماية المدنيين ستظل أولوية رئيسية لحفظ السلام. ونحن ندعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، المدعومة بولاية من مجلس الأمن. وفي مالي، في حين أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لا يشاركون في مكافحة الإرهاب ولا ينبغي إشراكهم في ذلك بشكل مباشر، فإنهم ينسقون مع قوات

وتوثيق التعاون بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام يهدف للتصدي لذلك تحديداً. وأعتزم أيضاً زيادة اللامركزية لتمكين ممثلي الخاصين.

سادساً، لا بد لنا من زيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة. وسيساعدنا ذلك على أن نصبح أكثر مرونة وقدرة على التنقل. وأنا أشجع الترتيبات الثلاثية التي يمكن للبلدان التي لديها القدرة على توفير التدريب والمعدات لعمليات السلام على أن تفعل ذلك. ولكن، إلى جانب هذه الترتيبات، فإنني أعول على تلك البلدان لزيادة إسهاماتها من القوات.

سابعاً، نحتاج إلى التواصل وزيادة الوعي بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ضرورية للسلم والأمن والازدهار على المستوى العالمي، وأنها قادرة على تحقيق النتائج.

ثامناً، نحتاج إلى تعميق العلاقات مع شركائنا الإقليميين ودون الإقليميين. وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في وقت سابق من هذا العام، تعهدت بتعزيز شراكتنا بشأن المسائل السياسية وعمليات السلام، والدعم المتبادل على نحو أقوى واستمرار بناء القدرات. وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ستظل بحاجة إلى الشراكة الحيوية للاتحاد الأوروبي. وبما أن أمن أوروبا يتأثر مباشرة بالحالات التي تنشر فيها بعثات حفظ السلام، فمن المرجح أن تتاح فرص أخرى للتعاون. ولا يقل أهمية تطوير علاقاتنا مع المنظمات دون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها. وأدعو المجلس إلى النظر في دعم المبادرة التي اقترحتها مجموعة دول الساحل الخمس.

تاسعاً وأخيراً، يجب أن تستند هذه الشراكات إلى تمويل قوي يمكن التنبؤ به. وآمل أن ينظر هذا المجلس في دعم البعثات التي يدعمها قرار من المجلس، إما من خلال الأنظمة المقررة أو بتشجيع آليات تمويل أخرى يمكن التنبؤ بها.

أرض الواقع. ستغلق بعثتنا في كوت ديفوار وليبريا قريباً، ويجب النظر في إصلاحات واستراتيجيات خروج لبعثات أخرى طال أمدها. وفي هايتي، نحن على استعداد لتحويل بعثتنا بحيث تركز على الدعم السياسي وبناء المؤسسات والتنمية. وفي دارفور، قد يتطلب الوضع المتغير على الأرض خفض قوام القوات بشكل كبير. وعلينا أن ننظر في كل بعثة في سياقها السياسي الفريد. وفي هذا الإطار، أشيد بالقرار الذي اتخذته المجلس في الأسبوع الماضي بالإجماع بتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى المدى الأطول، فإنني أرى تسعة مجالات للإصلاح. أولاً، لقد أنشأت فريقاً لدراسة كيفية تحسين هيكلنا للسلام والأمن، وسيقدم لي تقريره بحلول حزيران/يونيه.

ثانياً، نحن بحاجة إلى كفاءة ومساءلة أكبر. فكثير من القواعد واللوائح المعمول بها في الأمانة العامة يبدو أنها صممت لكي تعيق عملنا بدلاً من تيسيره. وأنا ملتزم بتغيير هذا الأمر، وآمل أن تدعمني الدول الأعضاء، بما في ذلك في اللجنة الخامسة للجمعية العامة.

ثالثاً، تحتاج عمليات حفظ السلام إلى ولايات واضحة وواقعية ومحدثة من المجلس، مع أولويات محددة بشكل جيد، وتسلسل مناسب ومرونة تتطور مع الوقت.

رابعاً، يجب أن تؤدي المرأة دوراً أكثر نشاطاً في عمليات السلام، كقوات وعناصر شرطة وموظفات مدنيات. وليس مرد ذلك إلى أن التكافؤ بين الجنسين أمر ضروري في حد ذاته فحسب، بل لأن إشراك المرأة ثبت أنه يزيد من فرص السلام المستدام، ويحد من حالات الاعتداء والاستغلال الجنسيين.

خامساً، نحن بحاجة إلى تخطيط أفضل وأكثر تنسيقاً ومراقبة وقيادة عملياتنا واستراتيجيتها. وإنشاء لجنة تنفيذية

ويتولى ضباط من الجيش السنغالي المناصب التالية: قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونائب قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ونائب قائد قوة مكون الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورئيس أركان مكتب الشؤون العسكرية في إدارة عمليات حفظ السلام هنا في الأمانة العامة في نيويورك. وبهذا يكون بلدي خامس البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وأول البلدان المساهمة بأفراد شرطة.

ولا يقتصر التزام بلدي هذا على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب. إذ تسهم السنغال حالياً بقوة قتالية بحجم سرية ومستشفى ريفي من المستوى الثاني في غينيا - بيساو ووحدة قوامها ٢٥٠ فرداً في غامبيا، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأنا أذكر هذه التفاصيل تدليلاً على أهمية جلسة اليوم هذه بالنسبة لنا. فعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما زالت تواجه تحديات سياسية وأمنية واستراتيجية وعملياتية ومالية في ضمان حفظ سلام ناجع في بيئة متغيرة دوماً. وكثيراً ما يُطلب من هذه البعثات حماية السكان المدنيين في حالات بالغة التعقيد، بموارد محدودة وقدرات تشغيلية غير كافية أحياناً. وتنشر تلك البعثات على نحو متزايد في بيئات معقدة معادية وتشكل تهديداً لأمنها، فضلاً عن سوء الفهم الذي قد ينشأ، أحياناً، أثناء جهود التنسيق مع البلدان المضيقة والشرقاء المحليين.

وعلاوة على ذلك، لا بد من التسليم بأن ثمة حاجة حقيقية الآن إلى موازنة عمليات السلام مع التحديات الفريدة لكل منطقة لأن كل عملية تنطوي على مخاطر. وقد ناقشنا في وقت سابق اليوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (انظر S/PV.7917). وعلى الرغم من توقيع

إن عمليات السلام تقف عند مفترق طرق. ومهمتنا الحفاظ على أهميتها من خلال تحديد ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ، ووضع الاستراتيجيات الصحيحة وتقديم الدعم. والنجاح يتوقف على جهودنا الجماعية. ويمكن للمجلس أن يعول على التزامي الكامل، إلا أنني أعول بدوري على وحدة المجلس ودعمه. وأنا أعول عليه في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين في هذا العالم المتغير. الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر الولايات المتحدة، التي تترأس المجلس لشهر نيسان/أبريل، على مبادرتها إلى تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن استعراض عمليات حفظ السلام، وهذا موضوع يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لبلدي.

وقد كلفنا المجلس برئاسة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. والأهم من ذلك، أن السنغال تشارك في عمليات حفظ السلام منذ أصبحت مستقلة في عام ١٩٦٠ عندما نشرت وحدة عسكرية في الكونغو. واليوم، تنشر قوات الأمن والدفاع السنغالية في ثماني بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ونظراً لأهميتها، فإنني سأعدها. وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار - التي شارفت على الإغلاق الآن - ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وإجمالاً، تنشر بلادي ٦٣٧ ٣ شخصاً، من بينهم ٩٧ امرأة.

وفي بلد مثل جنوب السودان، تنشأ فيه عملية سياسية قابلة للحياة، هناك حاجة كبيرة وملحة للحماية. ولذلك، لا بد من بذل جهد سياسي مترابط لتمكين البعثات من الاضطلاع بمهامها بنجاح، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين. وإلى جانب الحصول على موافقة الدول المضيفة، علينا أيضاً أن نسعى إلى تأمين تعاونها لأن ذلك هو السبيل الأمثل للتغلب على بعض التحديات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تبذل البعثات قصارى جهدها لإرساء الثقة مع الدول المضيفة والسكان.

ويجب تحليل مسألة قبول المخاطر بشكل موضوعي عند نشر حفظة السلام في حالات النزاع التي يكون المدنيون فيها هدفاً لهجمات مباشرة، للحيلولة دون تقويض مصداقية البعثات جراء عدم التصرف في مثل هذه الظروف. ولا بد أيضاً أن تدعم عمل بعثات الأمم المتحدة استراتيجية سياسية فعالة. ويجب إجراء استعراضات، مثل تلك التي أذنت بها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ بشأن عمليات السلام وبناء السلام وبرنامج المرأة والسلام والأمن. ولا شك في أن عمليات السلام، كأدوات سياسية، يمكن أن تساعد في النهوض بالأهداف الأساسية المتمثلة في منع نشوب النزاع والوساطة وحماية المدنيين وحفظ السلام. وبدون تسوية سياسية تفضي إلى وجود حكومة شرعية في دولة مستعدة وقادرة على ضمان سلامة سكانها، لا يمكن ضمان القيام بالواجبات الأساسية، كحماية هؤلاء السكان، على النحو الأمثل.

ومن الصحيح أيضاً أن ذوي الخوذ الزرق يمكن أن يساعدوا في إنشاء ودعم عملية سياسية لحماية المدنيين من خلال مساعدة أصحاب الشأن الوطنيين على الوفاء بالتزاماتهم. إلا أن ذوي الخوذ الزرق لا يمكن أن يشكلوا بديلاً لأصحاب الشأن. ولأن المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، فإنه يؤدي دوراً محورياً في جعل عمليات السلام أكثر ملاءمة للبيئات والسياقات التي تعمل

اتفاق سلام بين الحكومة والجماعات المسلحة الرئيسية، فإن هذه البعثة تعمل في بيئة صعبة تشهد استهدافاً لموظفي الأمم المتحدة والسكان المدنيين والهياكل الأساسية. وبالرغم من اعتماد مفهوم استراتيجي منقح، اتساقاً مع القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، لا تزال هناك عدة متطلبات لم تتحقق بعد، ولا يزال من الصعب على البعثة أن تحشد الموارد اللازمة، ولا سيما الدعم اللوجستي المستقل والمواد الهامة.

ولذلك، لا بد من تزويد بعثات الأمم المتحدة بالقدرات والموارد الضرورية لتمكينها من الاضطلاع بولاياتها على نحو فعال، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين. ومن الأفضل ضمان أن تكون ولاياتها قابلة للتنفيذ ومناسبة للحالة على أرض الواقع. ولذلك، عقد بلدي مناقشة رفيعة المستوى هنا في المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر S/PV.7802)، أثناء رئاسته لمجلس الأمن. وكان الهدف من ذلك الاجتماع زيادة التركيز على التهديدات غير المتناظرة التي تواجهها عمليات السلام. وعند تصميم الولايات، نحتاج إلى تحليل متعمق يكون موضوعياً وشاملاً قدر الإمكان. ويستلزم ذلك إجراء تقييم جاد وواضح للاحتياجات من الموارد البشرية والمالية واللوجستية قبل نشر البعثات.

وعندما تكون الولايات واضحة وواقعية وممكنة التنفيذ، مع توفير الدعم السياسي المطلوب، تعتبر عمليات السلام من أكثر أدوات هذه المنظمة مرونة وملاءمة لمواجهة التحديات التي ينطوي عليها صون السلم والأمن الدوليين. غير أن عمليات السلام تواجه اليوم صعوبات وعوائق كبيرة تحول دون أداء ولاياتها بالكامل، كالنزاع أو العداء الذي تواجهه في مجالات عدة. وما العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان إلا أمثلة قليلة توضح أهمية البعد السياسي في السماح لعمليات السلام بأداء ولاياتها بشكل فعال.

أود بصفة خاصة أن أشكر الأمين العام على حضوره هنا اليوم وعلى بيانه والمفاهيم الواردة فيه. وقد أحطنا علما بالنقاط التسع التي شكلت أساس إحاطته الإعلامية.

وبعد مرور عامين تقريبا على نشر تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، المعروف بتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى (انظر S/2015/446)، تعتقد أوروغواي أن التوصيات الواردة في التقرير لا تزال صالحة، وبأنه يتعين على الدول الأعضاء مواصلة العمل صوب تنفيذها. وفي هذا الصدد، توجد العديد من المسائل التي أثرت في الورقة المفاهيمية التي قدمتها الرئيسة (انظر S/2017/287، المرفق) في تقرير الفريق وتوصياته.

وبوصفنا دولة عضوا في الأمم المتحدة، وعضوا منتخبا في مجلس الأمن وبلدا مساهما بقوات وأفراد الشرطة، تؤيد أوروغواي عملية استعراض عمليات حفظ السلام، من أجل جعلها أكثر كفاءة وفعالية، وضمان أن تتمكن حقا من تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها.

وفي رأينا، فإن عمليات حفظ السلام مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الأطراف الثلاثة: مجلس الأمن، والدول أو الأطراف في عمليات حفظ السلام، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة. ولكل من تلك الأطراف دور يتعين عليها القيام به؛ وعلى كل واحد منها تحمل مسؤوليته. ويجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته المتعددة عن ضمان كفاءة عمليات حفظ السلام. ولذلك، كما ورد في تقرير الفريق، يجب أن تدعم الحلول السياسية على الدوام تصميم ونشر عمليات حفظ السلام، ويجب الحفاظ على الزخم السياسي. ويجب أن نضع في اعتبارنا دائما أن السلام الدائم لا يتحقق عن طريق التدخلات العسكرية والتقنية، بل بفضل الحلول السياسية.

وبناء على ذلك، يجب أن تحظى الاستراتيجيات السياسية التي تستند إليها عمليات حفظ السلام بدعم مجلس الأمن.

فيها. والالتزام السياسي المبكر من جانب مجلس الأمن قبل نشر البعثات وطوال مدتها أمر حيوي الأهمية.

ونحن نرى أن من الحكمة الشديد على أهمية المصالحة الوطنية الشاملة للجميع التي ترتبط بالعملية المزدوجة لإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي من أجل وضع عقد اجتماعي جديد يستنير بثقة السكان المدنيين والكفاءة المهنية لقوات الأمن والدفاع. وهذه الجهود موجهة نحو منع تجدد النزاع. ويتعين على مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي، أن يواصل مناقشاته بشأن التمويل الذي يمكن التنبؤ به والدائم لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وفقاً للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، المعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ أثناء رئاسة السنغال للمجلس. وتكرر السنغال التأكيد على التزامها منذ عام ١٩٦٠ بصون السلم والأمن الدوليين.

ختاماً، أود التأكيد على ضرورة أن نواصل العملية التي تشدد الحاجة إليها لإصلاح عمليات حفظ السلام. بل أود القول إننا يجب أن نعجل بهذه العملية، بغية جعلها أكثر ملاءمة لتلبية الاحتياجات والتحديات الحالية والمقبلة. وفي هذا الصدد، فإن التوصيات التي قدمتها شخصيات مرموقة في تقارير مختلفة، فضلاً عن التوصيات التي اعتمدها الجمعية العامة، تتضمن تدابير طموحة في مجالات رئيسية، مثل تحديث معدات القوات وتدريب الموظفين وزيادة الدعم المالي لعمليات السلام. والتنفيذ الفعال لهذه التوصيات من شأنه أن يمكن عمليات حفظ السلام من الدخول في مرحلة جديدة من النجاح في أداء مهامها بفضل الحوار الجاري، بما في ذلك بشأن تصميم الولايات واستمراريتها، فيما بين مختلف أصحاب الشأن المعنيين، كالبلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المضيفة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر الولايات المتحدة على المبادرة بعقد جلسة اليوم.

إلى القيود المفروضة على حرية التنقل، والقيود المفروضة على الوصول إلى بعض المناطق، والعقبات البيروقراطية فيما يتعلق بإيصال التأشيرات، أو حاويات شحن معدات الأمم المتحدة، ورفض السماح بنشر قوات جديدة، أو طرد أفراد حفظ السلام، الأمر الذي يعرقل قيام البعثة بمهامها بشكل كامل.

ويجب أن تتحمل البلدان المساهمة بقوات نصيبها من العبء، لأنها هي التي تعمل في الميدان، وعليها تنفيذ ولاية العملية. ومن الضروري تدريب أفراد حفظ السلام، وتزويدهم بالمهارات والمعدات للاضطلاع بجميع المهام المحددة في الولاية. ولذلك، لا يمكن تحمل القيود الوطنية، المعروفة بالمحاذير، سواء أكانت معلنة أو غير معلنة، أو الأسوأ من ذلك، عدم فعالية القيادة والسيطرة، ورفض الامتثال للأوامر، وعدم التصدي للهجمات ضد المدنيين، وعدم كفاية المعدات، لأنها تؤثر سلباً على المسؤولية المشتركة عن تنفيذ الولايات بفعالية.

وللأسف، شهدنا هذا النوع من الحالات في عدة عمليات لحفظ السلام، وليس فقط على مستوى وحدات وقوات الشرطة، ولكن أيضاً في قيادة البعثات وتسلسلها القيادي، لا سيما في بيئات عالية الضغط، يكون المدنيون فيها بحاجة إلى الحماية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على إسهام مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين، التي انضمت أوروغواي إليها، على أساس الفهم بأنها تعترف بأهمية حماية المدنيين في الوقت الحالي فيما يخص الحفاظ على السلامة البدنية والمعنوية للأشخاص في حالات التراع، لا سيما أكثر السكان ضعفاً. ويفهم وفد بلدي أن مبادئ كيغالي يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في عملية الإصلاح، لأنها موجهة صوب تحسين الكفاءة في مجال حماية المدنيين، من خلال التدريب، وسلوك أفراد حفظ السلام في الميدان، وأخذ العنصر الهام للمساءلة بعين الاعتبار، لا سيما عندما لا ترقى إلى مستوى الظروف القائمة.

وقد أظهرت التجربة ولا تزال تظهر بأنه عندما تغيب الوحدة في المجلس والدور الواضح في دعم عملية السلام، فإنه يتم تقويض نجاح أي عملية لحفظ السلام بشدة. وهذا هو الحال، فلنكن صادقين هنا، مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. وعلاوة على ذلك، ورغم وحدة مجلس الأمن، فإن أولوية السياسة هي مسؤولية المؤسسات الوطنية والأطراف السياسية المعنية. ولا يسع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية سوى دعم وتيسير عملية السلام، ولكن لا يمكن تحقيق الكثير إذا لم يظهر أصحاب المصلحة على المستوى الوطني التزاماً حقيقياً بالتوصل إلى حل سلمي للصراع.

وتتمثل مسؤولية مجلس الأمن الحاسمة الأخرى في ضمان أن تكون عمليات حفظ السلام أكثر مرونة، ولديها ولايات واضحة على أساس الأولويات، وقادرة على التكيف مع الحقائق المتغيرة على أرض الواقع. وخلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا بذل جهود لتحقيق تلك الغاية، على سبيل المثال، تحويل ولايتي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أسندت المهام بناءً على أولويات محددة بوضوح. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالكثير.

وبالإضافة إلى ذلك، عندما يجري نشر عملية لحفظ السلام بولاية صحيحة، من واجب مجلس الأمن أن يطلب من الدول المضيئة الاحترام الكامل والامتثال للشروط المتفق عليها في اتفاق مركز قوات حفظ السلام ذي الصلة. وتشكل تلك الوثائق الضمانات التي تحمي الأفراد الذين يسهم بهم البلد طواعية في عمليات حفظ السلام. ولذلك، فإن أي انتهاك لهذه الاتفاقات هو ببساطة أمر غير مقبول ولا يمكن التسامح معه. وتؤثر هذه الإجراءات تأثيراً خطيراً على أداء البعثات وتمنعها من أداء المهام المسندة إليها بإخلاص. وأود الإشارة هنا

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس التزام أوروغواي بمواصلة العمل على إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون لعقد هذه الجلسة اليوم، وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على عرضه علينا تقييمه للحالة فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن حفظ السلام أداة رئيسية في ترسانة الأمم المتحدة الخاصة بالتدابير الرامية إلى دعم السلام والأمن الدوليين، وحل النزاعات وتقديم الدعم لبناء الدولة في مرحلة ما بعد الأزمة الأولى. ويشير كل من تزايد الطابع المعقد للمشاكل التي ولدت الأزمات الحديثة، وتزايد العدد والنطاق الجغرافي لحالات النزاع، وسرعة التغيرات السياسية، ووجود عوامل محددة تؤدي إلى نشوب النزاعات، بما في ذلك الإرهاب والجريمة والاتجار بالمخدرات وغيرها من التحديات والتهديدات العابرة للحدود، إلى ضرورة إجراء تحول في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإثارة مسألة الحاجة إلى تعزيز فعاليتها.

لكن في هذه الظروف الصعبة، الشيء الذي لم يتغير هو جوهر حفظ السلام، والمتمثل في أنه لا يوجد بديل لحل النزاعات. وهذه هي بالضبط الأولوية التي حددها الأمين العام، وقد توصل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، إلى نفس الاستنتاج في السابق. وليس من قبيل المصادفة اقتراح منظمي المناقشة خلال جلسة اليوم، أن نركز على الحاجة إلى تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام مع التركيز على الجوانب السياسية للإجراءات الميدانية لبعثات حفظ السلام.

وعلى أن نتفق على أن ولايات بعض البعثات كانت بطيئة في التكيف مع الحقائق الميدانية الجديدة. ولا شك أن هناك تساؤلات بشأن فعالية عمل الأمانة العامة بشأن تخطيط دورة حياة البعثات، أو تعاون البعثات مع سلطات البلد

المضيف. ومن المهم تبسيط عملية إعداد استراتيجية للخروج، وكفالة الانتقال السلس إلى مرحلة إعادة البناء بعد انتهاء النزاع، مما يتيح ليس فقط ترشيد النفقات، بل أيضا تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام وأثرها.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه من غير المقبول استخدام ممارسة قيام الأمانة بتقديم تقديرات لعناصر منفصلة في عمليات حفظ السلام بدون مبرر كاف لها. وشهدنا أيضا في الآونة الأخيرة، التوسع المصطنع الواسع النطاق لولايات عمليات حفظ السلام، من خلال إضافة مهام غير أساسية. لقد تحدثت في أحيان كثيرة عن هذه الممارسة، التي تحد بشكل كبير من فعالية البعثات.

لننظر إلى مثال المهام المفسرة تفسيرا عاما المتمثلة في حماية المدنيين ومراقبة حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل الجنسانية، ومنع العنف الجنسي. فهذه المهام غالبا توكل إلى الموظفين المدنيين في البعثات. ونشر هؤلاء الموظفين والاحتفاظ بهم مكلف نوعا ما. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالبعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يوجد في كل مكون من مكوناتها تقريبا خبر في مجال توعية المجتمع. فهناك حوالي ٣٠ من هؤلاء الخبراء. هل هذا ضروري حقا أو مبرر اقتصاديا؟

إننا على قناعة بأنه ينبغي لنا ألا نحمل عمليات حفظ السلام أعباء المهام الصعبة التحقيق ذات الطابع الاجتماعي الإنساني. فهذه العوامل لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، ولكنها تدخل ضمن اختصاص هيئات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى. ومن المهم انتهاز نهج متوازن بعناية لمعالجة مسائل حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام. إنني لا أشك في أهمية حفظ السلام، ولكنني أعتقد أن إسناد مهام تتعلق بحقوق الإنسان إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقع خارج نطاق خبرتها الميدانية يحد من فعالية الهدف الرئيسي المتمثل في الفصل بين جانبيين متنازعين والإصلاح بينهما

التي تضمن فعالية عمليات حفظ السلام. ويجب أن يلتزم أي مجال جديد في حفظ السلام التزاما صارما بهذه المبادئ.

كما نعتقد أن من المهم التحذير من محاولات تسييس أنشطة حفظة السلام تسييسا مصطنعا. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء محاولات التفسير المرن لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين في ظروف النزاع المسلح. فيجب ألا يصبح ذوو الخوذ الزرق تحت أي ظرف من الظروف طرفا في النزاع. وهذا هو بالضبط ما سيحدث إذا ما اعتمد مجلس الأمن بعض المقترحات التي قدمتها الدول التي تروج لإمكانية استخدام القوة من جانب حفظة السلام ضد الدول المضيفة.

إن أي عمل يسترشد بضرورة حماية السكان المدنيين أمر غير مقبول إذا كان المقصود به تحقيق أهداف سياسية ضيقة صريحة، وخاصة إذا كان هذا العمل ضد السلطات الشرعية لدول ذات سيادة، كما اتضح من التجارب السابقة. إننا لا نؤيد وجهة النظر التي أعرب عنها كثيرا المتمثلة في أن حماية المدنيين هي الهدف الرئيسي من عمليات حفظ السلام بوجه عام. وأود أن أذكر مرة أخرى بأن الحاجة إلى حماية المدنيين نتيجة للنزاع وليس سببا للنزاع. ولا يمكن تحقيق الضمان الفعال لأمن المدنيين إلا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. فحماية المدنيين يمكن أن تكون مجرد تدبير مؤقت لكسب الوقت لإيجاد حل سياسي ودبلوماسي.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء بعض النقاط في الورقة المفاهيمية (S/2017/287، المرفق) فيما يتعلق بإمكانية قيام البعثات بعملها من دون الموافقة الاستراتيجية للبلد المضيف. فنحن نعتقد أن هذا الأمر غير مناسب لأنه يتعارض مع أحد المبادئ الأساسية المصونة لحفظ السلام. وفي نفس الوقت، يتوقف نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مباشرة على بناء علاقات بناءة وباحترام متبادل مع البلد المضيف والجهات الفاعلة الوطنية الأخرى. وذلك النوع

وإنقاذ الأرواح في نهاية المطاف. فهي الحل الناجح للنزاع الذي هو شرط أساسي لتحسين أوضاع حقوق الإنسان وتطوير مؤسسات ديمقراطية في بلد معين، وليس العكس. إن الإفراط في الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان كثيرا ما يؤدي إلى فهم مشوه لأسباب الأزمات والتحديات والتهديدات الجديدة، وكذلك إلى التفسير الخاطئ لولايات بعثات حفظ السلام وعدم فعاليتها، وأحيانا، إلى العداء الناتج من البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات.

لقد تزايد عدد من المقترحات بإعطاء بعثات حفظ السلام ولايات متعددة العناصر، بما في ذلك، في المقام الأول، بناء السلام وإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتقديم الدعم لإصلاح الخدمات الأمنية وسيادة القانون. ونحن نعتقد أنه ينبغي لهذه المهام أن تستهدف بالتحديد الأسباب المحددة للنزاعات، مما يكفل بالتالي عدم اندلاع النزاعات مجددا. فلا يمكن استخدام أفراد حفظ السلام كبديل عن السلطات الوطنية أو إدماجهم في الحالات السياسية المحلية.

ونحن نعتقد أن خفض تمويل بعض عمليات حفظ السلام ينبغي أن يقترن بتعديل ولاياتها، لا سيما فيما يتعلق بخفض مهامها الموازية غير الأساسية التي لا تعمل إلا على إضعاف جهود حفظ السلام. ولا شك في أنه مهما تكشف من تطوير لعمليات حفظ السلام، فإن المبادئ التوجيهية الحاسمة لها ستكون هي أحكام ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وموافقة البلد المضيف والحياد وعدم استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس وتنفيذ ولاية مجلس الأمن. ومما يؤسف له أن تلك العناصر تعتبرها بعض البلدان بصورة متزايدة عقبة أمام تنفيذ ولايات البعثات. لقد استمعنا إلى أفكار يعرب عنها بشأن ضرورة تفسيرها بمرونة حسب الظروف الميدانية. ونكرر مرة أخرى أن هذا الأمر غير مقبول. فنحن نعتقد أن تلك العناصر بالتحديد هي

بأرواحهم تحت تلك الراية، بمن فيهم تسعة هذا العام. إننا نشعر بالتواضع أمام تضحياتهم.

إن علينا واجب تجاه حفظة السلام أولئك، وكل الذين يخاطرون بحياتهم اليوم وجميع الناس الذين يحمونهم، أن نطرح أسئلة صعبة جوهرية بشأن نشر قوات حفظ السلام. إن حفظ السلام هو أحد أفضل الأشياء التي أنشأتها المنظمة على الإطلاق. فحفظ السلام هو جوهر في تاج الأمم المتحدة. وحفظ السلام هو أفضل سلع الأمم المتحدة. وحفظ السلام كذلك استثمار جيد. ومن الناحية الإنسانية، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تنقذ الأرواح. وفي مجال السلام، تزيد كثيرا من معدل ديمومة اتفاقات السلام. وعلينا أن نواصل الاستثمار في تلك الأداة الحاسمة التي تلي نداء الاستغاثة عندما لا يستجيب الآخرون. ولكن ككل الاستثمارات، ينبغي لنا أن نتفحص السوق.

أولا، يجب أن نفكر طويلا وبعمق قبل نشر البعثات وفيما إذا كان حفظ السلام هو الأداة الصحيحة في الوقت المناسب. فاستكشاف الآفاق والإنذار المبكر يتيحان لنا فرصة لاستخدام أدوات أخرى. وتظل الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات والوساطة والإجراءات المبكرة لمنع النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان الجماعية مهمة جدا، بل يجب البدء بهذه قبل وقت طويل من احتمال نشوء الحاجة إلى حفظة السلام.

وكثيراً ما تفوتنا تلك اللحظة. وعندما تلزم بعثة لحفظ السلام، علينا أن نسأل إذا كان لتلك البعثة هدف واضح واستراتيجية خروج واضحة. فهل توجد لديها الولاية الصحيحة؟ وهل ستتعاون الحكومة المضيفة؟ فهناك ما لا يقل عن سبيلين ربما لا تتعاون فيهما الحكومة - عن طريق معارضة نشر البعثة في حد ذاته أو عرقلة قدرة البعثة على الوفاء بكل جزء من ولايتها حالما يتم نشرها.

من التعاون يجب ألا يكون مفروضا أو مصطنعا. ويجب أن يستند إلى الرغبة الطبيعية للبلد المضيف في التعاون، وهذا نتيجة مباشرة لتعزيز الثقة في عمل البعثة ومكوناتها.

وينبغي لنا ألا ننسى أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان أمن شعوبها، بما في ذلك الأمن ضد الهجمات الإرهابية. كما تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع العملية السياسية وضمن التنمية والتعامل مع الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للجهود المحلية والإقليمية، بل ينبغي له أن يقدم البدائل لها.

ومن الصعب ألا نوافق على أن التحديات والتهديدات الحالية التي غيرت طابع النزاعات تتطلب تكييفا من المنظمة بالمقابل. فالجهود السياسية وجهود الوساطة ينبغي أن تكون أولوية في أنشطة حفظ السلام. وقد أظهرت تجارب النزاعات في مختلف أنحاء العالم أن مثل هذا النهج يساعد على القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات وليس مجرد معالجة أعراضها. ويجب نشر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وذوي الخوذ الزرق في الأماكن التي يمكن أن يساعدوا فيها بفعالية مع التزامهم بالبقاء كجهات فاعلة محايدة، وفي الوقت نفسه، ألا ينفذوا المهام التي تقع خارج مجال خبراتهم. وينبغي لنا تحديد أهداف واضحة وواقعية والتركيز على الأسباب المحددة والمشاكل الأساسية المتصلة بكل نزاع، بغية تعزيز فعالية حفظ السلام في تنفيذ ولاياته.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أرحب ترحيبا حارا بإحاطة الأمين العام الإعلامية. وأتفق مع خطته الإصلاحية ذات النقاط التسع ومع كل كلمة أخرى قالها.

وأود أن أشيد بالرجال والنساء الشجعان الذين يخدمون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فهم بالنسبة للعديد من الناس في جميع أنحاء العالم، كل ما يفصل بين الاستقرار والفوضى. لقد ضحى أكثر من ٣ ٣٠٠ من حفظة السلام

الصومال، حيث تخفف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من الخطر اللاإنساني لحركة الشباب الإرهابية.

ولكن لا يمكن للعمليات العسكرية إلا أن تهيم المجال للعملية السياسية الجارية. لذلك يجب أن نضعف جهودنا للتصدي للتحديات السياسية للسلام - وليس للتحديات الأمنية وحدها - إذا أردنا إنجاز جدول أعمال الأمين العام بشأن الحفاظ على السلام.

ونقطة الأخيرة هي أننا في حال نشرنا بعثات حفظ السلام، فعلياً أن نتأكد من أن تكون فعالة. وهذا يعني تحسين تخطيط البعثات وزيادة التعهدات بالقوات والمعدات وتعزيز أداء البعثة. ويجب أن تكون الولايات محددة وواقعية ومحددة الأولويات، ولها هدف نهائي ومعايير واضحة لتحقيقها، في الوقت الذي نعمل فيه على بناء واستكمال أعمال أجزاء أخرى من الأمم المتحدة لكي تتمكن من قياس أثر أنشطتها وتسليمها زمام الأمور عند إتمام مهمة حفظ السلام.

ويجب علينا إجراء استعراضات منتظمة وصارمة للبعثات لتحديد حالتها الراهنة على طيف النزاع وضمان أننا نستجيب ونوفر الموارد لها على النحو المناسب. إن التعهدات بالقوات والمعدات تحتاج إلى تغطية أوجه القصور التي حددها الأمم المتحدة، بما في ذلك نشر مزيد من النساء. ونحن في حاجة إلى زيادة الاتساع والعمق في القدرات بحيث يمكن للأمم المتحدة نشر أنسب الأدوات لإنجاز ولايات البعثات.

وفي نهاية المطاف، يجب تحسين أداء حفظ السلام. ويعني ذلك جودة التدريب والمعدات الملائمة وتوفير الخدمات الطبية والمهارة والقيادة الشجاعة. إن البعثات هي الوجه الإنساني للمنظمة بالنسبة إلى الكثير من الناس في العالم. وعليها أن تعمل على دعم المبادئ التي تمثلها جميعاً، بينما تخضع حفظة السلام للمساءلة عن التقصير في الأداء أو سوء السلوك، ولا سيما عندما تكون هناك ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

لقد أظهر لنا التاريخ مآسي كافية تجعلنا ندعم نشر حفظة السلام عندما تكون الحكومات المضيفة غير راغبة في حماية شعوبها أو غير قادرة على ذلك - مع أو بدون موافقة الحكومة. وإذا لم تتعاون الحكومة المضيفة، فللمجلس دور حاسم يؤديه. ويجب أن نضمن أن تتحمل الدول مسؤوليتها الرئيسية عن منع نشوب النزاعات والحد من المعاناة وضمان عدم تكرار دورات النزاع. وحيثما يوجد مفسدون للسلام، بما في ذلك الحكومات المضيفة التي تسعى إلى خنق البعثات، يجب علينا استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لتغيير هذا السلوك.

ولكن الرسالة التي يبعث بها المجلس مراراً وتكراراً هي رسالة تنم عن التفكير والارتباك. وقد كانت لدينا في العام الماضي فرصة للضغط على الأطراف في جنوب السودان، ولكننا عجزنا عن الوفاء بالعمل في اللحظة الحاسمة. ولا يمكننا أن نندم الآن عن الوضع الراهن المأساوي في ذلك البلد إذا كنا أنفسنا غير مستعدين للعمل.

وما إن يتم نشر بعثة لحفظ السلام سيكون لزاماً علينا أن نعترف بأنها لم تعد الأداة المناسبة للوظيفة حينما تصبح كذلك، وعندما تكون سائر أجزاء منظومة الأمم المتحدة في وضع أفضل لدعم التنمية واحتياجات بناء السلام - كما في هايتي وليبيريا وكوت ديفوار. ونعلم أن حفظ السلام ليس سوى إحدى الأدوات المتاحة للأمم المتحدة. ولا يمكنه أن يقدم كل جوانب استجابة الأمم المتحدة للنزاعات. ينبغي أن يوجد حفظ السلام إلى جانب العمل على منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وحيثما تكون القوة العسكرية لازمة، فإن الأمم المتحدة ليست المنظمة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك. ويكفي النظر إلى غرب أفريقيا، حيث أثبتت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قيادة إقليمية خلال عمليات الانتشار في مالي وفي دعم عملية الانتقال السياسي في غامبيا. أو النظر إلى

أولاً، لا يمكن لحفظ السلام أبداً، بجوانبه التشغيلية، أن يصبح محور التركيز. ويجب النظر فيه بالاقتران مع منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتنمية. ولا بد من معالجة هذه الشواغل في آن واحد إذا أريد معالجة الأسباب الجذرية للنزاع السياسي وخفض مخاطر تكرار النزاعات. ويجب أن تستند جميع الجهود إلى الإنذار المبكر والتحليل في الوقت المناسب لدوافع النزاعات داخل الدول أو بين الدول التي تتطور إلى نزاع عنيف.

ثانياً، إن إشراك المنظمات الإقليمية والدول المجاورة في حل النزاعات يزداد أهمية. وتدعو النجاحات الأخيرة من حوض بحيرة تشاد ومنطقة البحيرات الكبرى، التي زرتهما في الشهر الماضي، إلى المزيد من هذه المبادرات المشتركة من جانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة. وقد حققت جهود الوساطة من مجموعات الدول المجاورة ورؤساء الدول نجاحاً كبيراً. كما يتعين تعزيزها ببعثات سلام من إدارة الشؤون السياسية، ونظام الأمم المتحدة الجماعي المتعدد الأطراف، ووسائل الإعلام والمجتمع المدني - بوصفها عناصر فاعلة لإحداث التغيير السياسي.

ثالثاً، إن للجمعية العامة والدول الأعضاء فيها أيضاً تأثيرات سياسية إيجابية لتمويل والمساعدة الثنائية. ولا يمكن الوصول إلى الأهداف السياسية إلا إذا تولّت الحكومة المضيفة والأطراف على الأرض زمام الملكية والمسؤولية.

رابعاً، لا يمكن استدامة المكاسب السياسية إلا إذا كانت مدعومة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والإصلاحات في قطاعي الأمن وسيادة القانون؛ وتعزيز حقوق الإنسان. يجب أن تتاح للدول الهشة برامج الأمن والمساعدة الرامية إلى تعزيز انتعاشها الاجتماعي والاقتصادي وتنميتها على المدى الطويل. ومن الضروري أيضاً النظر فيما إذا كان يمكن بصورة معقولة الحصول على الضمانات لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة من الأطراف أو الفصائل الرئيسية.

إن نجاحات حفظة السلام تنقذ الأرواح، ونحن مدينون لهم وللناس الذين يحمونهم بأن نطرح هذه الأسئلة الصعبة وأن نجد الأجوبة الصحيحة.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على التأكيد على أهمية تعزيز الأهداف السياسية وأبعاد عمليات حفظ السلام. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على النهج المبتكر والإصلاحي لكامل سلسلة حفظ السلام. ونؤيد تماماً رؤيته في ما يخص زيادة كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام - وهي رؤية لازمة وقد جاءت في الوقت المناسب.

إن التطورات الأخيرة في بعض العمليات تجعل هذه المناقشة أكثر أهمية وفي وقتها المناسب. لقد بات السلام والأمن مهددين اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولذلك فمن الضروري تقييم الكيفية التي يمكن بها زيادة فعالية عمليات إدارة عمليات حفظ السلام، ولا سيما في مواجهة النزاعات غير المتناظرة وظهور الإرهاب والعنف المتطرف.

وبالرغم من تلك القيود، ما فتئت عمليات حفظ السلام في العديد من البلدان تساعد البلدان على طي صفحة النزاع وفتح الطريق إلى التنمية العادية. وفي الوقت نفسه، تعرّضت عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة واستجابة المجتمع الدولي ككل للتحديات وتبين أنها غير فعالة في بعض الحالات. وتوفّر هذه الانتكاسات دروساً هامة للبت في كيفية النشر وتوقيته، والهيكل والترشيد اللازمين لدعم عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. وهي أيضاً بمثابة أداة سياسية لاستعادة وصون السلام والأمن الدوليين.

ويقدم وفد بلدي الملاحظات التالية لضمان زيادة التركيز السياسي، المستمد من البعثات الحالية ككل بدلاً من الحالات المحددة.

تاسعاً، إننا نقدر الجهود الهائلة التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لتحسين نظام تشكيل القوات. بيد أن هناك مجالاً للتحسين، من قبيل استحداث نظام لتناوب البلدان المساهمة بقوات. ويمكن لهذا الأمر أن يهيئ بيئة أفضل فيما بين البلدان المساهمة بقوات وأن يزيد الفعالية العامة للبعثات الميدانية.

فالدبلوماسية السياسية وحفظ السلام يسيران بصورة متوازنة. ولا توجد هيئة موازية للأمم المتحدة، بعملياتها لحفظ السلام وركائزها الأساسية الثلاث. بموجب الميثاق. وبالتالي، علينا إيجاد أفضل طريقة ننشر بها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وندعمها باعتبارها إحدى الأدوات القيمة التي لا غنى عنها في سياق الخطة الجديدة للسلام.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرة الولايات المتحدة لعقد هذه الجلسة. إننا نشيد بالأمن العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية، ونشكره على نقاطه الإصلاحية التسع. وتدعم الصين الأمين العام في جهوده الرامية إلى تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد أنشئت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قبل نحو ٧٠ عاماً، وقد اضطلعت منذ ذلك الحين بدور هام في صون السلم والأمن الدوليين. وبالنظر إلى التغيرات الكبيرة في الوضع الدولي والتعقيد المتزايد لبيئات حفظ السلام وبعثاته، فإن التنفيذ الفعال لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يواجه تحديات خطيرة. ويعقد المجتمع الدولي آمالاً كبيرة على تحسين عمليات حفظ السلام وأود، في هذا الصدد، أن أشاطركم الملاحظات التالية.

أولاً، من المهم جداً التقيد بالمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام ومعالجة العلاقات مع البلد المضيف على النحو المناسب، على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتشكل المبادئ المتمثلة في موافقة الأطراف؛ والحياد؛ وعدم استخدام القوة إلا

خامساً، مع مراعاة الولايات الجديدة أو توسيع القوائم منها، يجب على مجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار ما إذا كانت أطراف النزاع في بلد ما قد التزمت بعملية السلام وما إذا كان هناك هدف سياسي واضح يتجلى في الولاية. وينبغي للأمم المتحدة والمنظومة الأمم المتحدة بأسرها الدعوة إلى تقييم استراتيجي دوري لتحديد جميع الخيارات الممكنة لمشاركة الأمم المتحدة، من أجل تحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها عندما تنهار العمليات السياسية وما إذا كان ينبغي أن تستمر البعثة.

سادساً، يُتوقع من المجلس من الآن فصاعداً رصد عمليات حفظ السلام بشكل أوثق وعلى أساس مستمر، آخذين في الاعتبار التهديدات المتزايدة اليوم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات العنيفة المتطرفة والمسلحة. وهذا يؤثر مسألة ما إذا كانت لدينا الوسائل والموارد الكافية للقيام بذلك وكيفية المضي قدماً.

سابعاً، يجب أيضاً النظر في الأحوال الإجمالية الأمنية والسياسية والعسكرية والإنسانية وأحوال حقوق الإنسان على أرض الواقع عندما تبدأ البعثات عملها وعند تمديد ولاياتها. وإذا انتهت البعثات أو تم تقليصها، فيجب علينا أيضاً النظر في آثار تلك التدابير وما إذا كان يتم ملء الفراغ الأمني على يد الجماعات الإرهابية. والسؤال الرئيسي هو: كيف يمكننا منع هذه الجماعات من إحراز تقدم في الأقاليم الجديدة، مما يؤدي إلى عجز إضافي في الأمن الإقليمي والعالمي؟

ثامناً، توفرّ النكسات الأخيرة على أرض الواقع الرؤية الشاملة التي تتيح التقييم المستمر لأهداف البعثة وإنجازها.

ومن الأهمية بمكان وضع استراتيجيات خروج مناسبة وترتيبات مستقبلية بديلة لضمان الاستقرار بعد انسحاب البعثة. وهذا الإطار ضروري لكل بعثة.

حفظ السلام وقد قدمت مساهمات وتضحيات رئيسية لهذه العمليات. وظل حفظة السلام من البلدان المساهمة بقوات يؤدون واجباتهم على الخطوط الأمامية وهم أفضل دراية بالتحديات والصعوبات التي يواجهونها في الاضطلاع بمهامهم.

وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز التواصل مع البلدان المساهمة بقوات، إذ أن لها معرفة متعمقة بالتقدم الذي أحرزته عمليات حفظ السلام والحالة في البلد المضيف والصعوبات التي تواجهها. ويجب أن يحترم آراء البلدان المساهمة بقوات احتراماً كاملاً وأن يتخذ تدابير فعالة لتعزيز أمن حفظة السلام وقدرات الإنذار المبكر فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية المحتملة، وأن يقدم الدعم اللوجستي الكافي لضمان توفر إمدادات كافية لهم - بما في ذلك المعدات الطبية - وأن تتخذ تدابير كافية من أجل سلامتهم وحمايتهم.

توجد ٩ من بعثات حفظ السلام الـ ١٦ في أفريقيا. و ١٢ من أكبر البلدان المساهمة بقوات هي بلدان أفريقية. فتعزيز الاتصال والتنسيق مع البلدان الأفريقية في ميدان حفظ السلام وزيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان الأفريقية أمور ضرورية من أجل تحسين فعالية عمليات حفظ السلام. وظل الاتحاد الأفريقي، في السنوات القليلة الماضية، منخرطاً بنشاط في النهوض بالاعتماد على الذات المشترك للبلدان الأفريقية وقد حقق نجاحاً كبيراً في جهود حفظ السلام بالاعتماد على الذات. وظلت الصين دائماً تدعم أفريقيا في حل القضايا الأفريقية بالجهود التي تقودها أفريقيا. وظلت الصين دائماً تدعم الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها الرامية إلى الاضطلاع بدور نشط في حل القضايا الإقليمية.

وتؤيد الصين الأمم المتحدة في عملية مواصلة توسيع وتعميق تعاونها مع الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن، وتشدد على أهمية الإصغاء بانتباه إلى آراء وشواغل البلدان

في حالة الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الولاية، المعروفة بمبادئ حفظ السلام الثلاثة، حجر الزاوية في عمليات حفظ السلام وتحتفظ بدور توجيهي لا غنى عنه في السياق الجديد.

ومن المهم - في الاضطلاع بعمليات حفظ السلام - أن تحترم سيادة البلد المضيف احتراماً كاملاً وأن تقيم آراؤه وأن يُساعد في تعزيز بناء قدراته الأمنية، وأن يتم الانخراط معه في تفاعل مفيد.

وعندما يطلب بلد مضيف عملية لحفظ السلام وتسمح الحالة بخروجها، ينبغي لمجلس الأمن أن يوجه الأمانة العامة بوضع جدول زمني واضح للخروج، وذلك لتجنب بقاء عملية حفظ السلام في البلد المضيف لأجل غير مسمى. ويجب أن تتكيف عمليات حفظ السلام مع الديناميات المتغيرة وتكيف حجمها حسب الاقتضاء، بغية ترشيد تدفق الموارد وتقديم المزيد من المساعدة الملموسة إلى البلدان ذات الاحتياجات الملحة.

ثانياً، يجب أن تكون لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ ومركزة. وهذه العمليات يجب أن تسترشد بالمهام الأساسية لتسوية النزاعات والحفاظ على السلام، مع إيلاء الاعتبار الكامل للاحتياجات الفعلية للبلد المضيف والبيئة الأمنية في الميدان وقدرة البلدان المساهمة بقوات، فضلاً عن العوامل الأخرى. ومن المهم التخطيط لولايات بعثات حفظ السلام ومراعاة الديناميات المتغيرة من أجل تكييف البعثات ذات الأولوية والمهام ذات الأولوية مع تغير الأوقات.

ويجب أن تنطلق الأمانة العامة من المنظور الشامل وأن تتخذ تدابير ملموسة، في المدى الطويل لصالح صون السلم والأمن الدوليين، لتحسين نظام قيادة عمليات حفظ السلام وتعزيز عمل البعثات بتحسين كفاءتها وفعاليتها، بحيث تتمكن البعثات من الاستجابة بصورة أفضل للتعقيدات وتؤدي الواجبات الموكلة إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بشكل أفضل.

ثالثاً، إن تعزيز الاتصال والتنسيق مع البلدان المساهمة بقوات ضروري، إذ أنها هي الأطراف الرئيسية في عمليات

حفظ السلام - أصحاب الخوذ الزرق - هي بالضبط هوية ووجه الأمم المتحدة في حد ذاته.

وأود أن أثير ثلاث نقاط محددة.

نقطة الأولى هي أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تنقذ الأرواح كل يوم؛ وعملها لا يقدر بثمن. فقد ظلت الخوذ الزرق تعمل في الماضي - في ناميبيا وكمبوديا والسلفادور وسلوفينيا وسيراليون وليبيريا وتيمور - ليشي وكوت ديفوار، واليوم في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ولبنان ودارفور - على منع الاشتباكات وحماية المدنيين وتمهيد الطريق للعمليات السياسية. وهي تفعل ذلك بتكلفة منخفضة، لأن ميزانية عمليات حفظ السلام لا تمثل إلا ٠,٥ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي السنوي. وهذا بالتالي استثمار أساسي ومسؤول.

وقد حدثت الصدمات الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية حيث أخفقت عمليات حفظ السلام - وفي ذهني هنا سربرينيتشا ورواندا - وحيث لا وجود لعمليات حفظ السلام، كما هو الحال في سورية.

تلك الإخفاقات محفورة عميقاً في ذاكرتنا الجماعية. ولكننا نعلم جميعاً أن قواعد الخوذ الزرق كثيراً ما تمثل الأمل الوحيد للسكان الضعفاء في مواجهة الجماعات المسلحة التي تروّع وتنهب وتقتل، وهي المخرج الوحيد والسبيل الوحيد، ببساطة، لفرصة في البقاء على قيد الحياة. ومن غيرنا يريد أو يقدر على كفالة حماية المدنيين في العديد من الأماكن الخطرة؟ ومن ناحية أخرى، من يريد أن يكون مسؤولاً عن ترك شعوب جنوب السودان أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو جمهورية أفريقيا الوسطى يواجهون مصيرهم؟ وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على الأعمال التي يؤديها حوالي ١١٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء الذين نشروا ويعملون اليوم لتجنب هذه المآسي،

الأفريقية بشأن حفظ السلام وتقديم الدعم الفعال لبناء قدرات أفريقيا في حفظ السلام.

وقد اضطلعت عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، على مر السنين، بأدوار حاسمة. وينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من دعمها السياسي وأن تقدم له المزيد من المساعدة في مجالات تدريب الموظفين والمساعدة اللوجستية، وأن تنظر بشكل إيجابي في إنشاء آلية تمويل مستدامة ومستقرة. وقد قدمت الصين، بوصفها أكبر البلدان من بين الأعضاء الخمسة الدائمين مساهمة بقوات وثاني أكبر مساهم من حيث الأنصبة المقررة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مساهمة هامة في هذه العمليات. إن الصين تنفذ بصورة شاملة جميع الالتزامات التي أعلنتها القادة الصينيون بزيادة دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالبناء النشط لقوة دائمة لحفظ السلام والنهوض بقوة بإرسال طائرات الهليكوبتر وتوفير التدريب لحفظة السلام من جميع أنحاء العالم، وبالأخص البلدان الأفريقية. وستعمل الصين على تيسير قدرة صندوق الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية على اتخاذ مزيد من الإجراءات الملموسة من أجل البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، وتقديم المزيد من المساعدة إلى أفريقيا بغية تعزيز بناء قدراتها في حفظ السلام.

إن الصين على استعداد، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى، لتقديم مساهمة أكبر لزيادة تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحسين صون السلم والأمن الدوليين.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام بحرارة على إحاطته الإعلامية الهامة، وأؤكد له دعم فرنسا الكامل للنهج الذي حدده لتوه. كما أشكر الرئاسة الأمريكية على عقد هذه الجلسة. إن المسألة التي جمعتنا اليوم، حفظ السلام، والرجال والنساء الذين يخدمون في عمليات

العمل إلا بوصفها عمليات مساندة وليست بديلة. ولكن الأمم المتحدة ليست دائماً الأداة المناسبة أو الوحيدة. وهذا هو المجال الذي تفيد فيه الشراكة مع المنظمات الإقليمية، ونؤيد الجهود المشتركة للأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي بموجب القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، استناداً إلى المزايا النسبية ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

فهل يعني ذلك أن كل شيء على ما يرام؟ لا، ولكن نقطتي الثالثة هي أنه يتعين علينا أن نقوم بالتشخيص السليم، وأن نكون حازمين في تطبيق العلاجات. بعض الصعوبات تنشأ عن حالات محددة، في حين أن بعضها الآخر أكثر شمولاً. لقد قوض الانتهاك الجنسي موثوقية حفظة السلام وواجههم المهني بوصفهم حُماة. وما زالت الإخفاقات الخطيرة في ضرورة حماية المدنيين مروعة، في جنوب السودان وفي أماكن أخرى. ومن الحفاظ على سياسة عدم التسامح إطلاقاً بشأن الانتهاك الجنسي إلى التحقيق في الفشل في الوفاء بالولايات، يجب بذل كل جهد ممكن لتقويم هذا الخلل الوظيفي الجسيم ومنعه. ولكن عموماً يجب أن يكون تشخيصنا منصفاً بما أن بعض الصعوبات الهيكلية لحفظ السلام تكمن خارج الرقابة على العملية. وإذا طال أمد بعضها أو بدا بعضها الآخر متواضعاً أكثر مما يجب، فذلك لأنها لا يمكن أن تنجح إلا إذا استندت إلى أسس ثلاثة من مجلس أمن موحد، وإرادة سياسية مشتركة للأطراف المعنية للخروج من النزاع، وجنود عاقدو العزم على تنفيذ ولايتهم.

واستناداً إلى تلك الاعتبارات، تحت فرنسا على أن نستخلص الاستنتاجات المختلفة التي تمكنا من مواصلة تكييف حفظ السلام مع التحديات الراهنة. وهذه النتائج تشمل، أولاً، إغلاق عملية ونقل مسؤولياتها إلى فريق قطري عند الوفاء بولايتها، كما هو الحال مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

والإشادة بأكثر من ٤٠٠ ٣ من حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء الواجب منذ عام ١٩٤٨.

نقطتي الثانية هي أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي دائماً قيد الاستعراض وما زالت ملتزمة بالتحسن والمضي قدماً. وكان هناك تركيز مستمر على تحسين عمليات حفظ السلام على مر السنين، وقد أنجز الكثير. وتستند أحدث العمليات المتكاملة والمتعددة الأبعاد إلى مفهوم بحيث تدور ولاياتها حول الأولويات الفورية والحיוية، مثل حماية المدنيين وحقوق الإنسان، والمهام الأطول أجلاً، مثل دعم العمليات السياسية والإصلاحات واستعادة سلطة الدولة، وهي ضمانات للفعالية وخروج ناجح ومستدام من الأزمة. وتتطلب هذه الولايات اتباع نهج متكامل من جانب جميع أطراف الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والوكالات والبرامج. لقد أصبح الممثلون الخاصون للأمين العام الموجهين الذين ينسقون سلسلة السلام والأمن والتنمية التي نحاول تشجيعها.

وعلى الجبهة التنفيذية، يتوقع من بعثات حفظ السلام الآن حماية المدنيين بفعالية وبقوة، كما أظهرت الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ما فتئت نرفع من مستوى القوات والقدرات والقيادة، فضلاً عن التدريب والمعدات والاستخبارات والدعم الطبي والقدرات اللغوية - والتي عملت البلدان الفرانكوفونية جاهدة بشكل خاص للنهوض بها - والدعم الجوي وعناصر الشرطة. وهذه القائمة ليست شاملة، ولكنها كلها مجالات تتطور بشكل كبير. وهذا جهد كبير، وقد استثمرت البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة فيه بقدر هائل. وبفضل ذلك التقدم، يمكن أن تحقق عمليات الأمم المتحدة أكبر قدر من الشرعية والنهج الأكثر شمولاً في التصدي للنزاع. إن العمليات الوطنية مثل تلك التي تنشرها فرنسا في الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى لا يمكنها

جميعاً، ولأنه ما برح يثبت فائدته منذ ٦٠ سنة. ونثني على المناقشة الهامة التي أجريتها اليوم - التي أود مرة أخرى أن أشكر عليها رئاسة الولايات المتحدة - لأنها ستمكننا من تقوية عملنا الجماعي وجعله أكثر فعالية من ذي قبل.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة اليوم، وأشكر الأمين العام على بيانه، الذي دلّ على الطريق إلى إدخال تغييرات جذرية في بعثات حفظ السلام يمكن أن تجعلها أكثر ملائمة لعصرنا.

إن إيطاليا مساهمة في تحقيق الأمن العالمي. فنحن أكبر مساهم في الخوذ الزرق بين البلدان الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، نشارك في مجموعة من البعثات غير التابعة للأمم المتحدة، مثل تلك الموجودة في أفغانستان والعراق والصومال، وكذلك تلك التي تكافح الاتجار بالبشر والإرهاب في البحر الأبيض المتوسط.

وفي عالم شهد زيادة هائلة في التحديات الأمنية، لا يزال حفظ السلام أداة حاسمة لصون السلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا ننسى العديد من قصص النجاح لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي ينبغي لنا البناء عليها. إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على سبيل المثال، تؤدي دوراً أساسياً في التوسط بين الأطراف وكوسيط من خلال الآلية الثلاثية. إنها مثال حيّ على منع التفاعلات من خلال الصبر والتفاني والجهود المتواصلة التي تبذلها الأطراف وعلى بعثة تقدّم إسهاماً هائلاً للاستقرار الإقليمي.

لقد حققت بعثات السلام أهدافها في غرب أفريقيا، أي في ليبيريا وكوت ديفوار، بفضل البعد السياسي لوجود الأمم المتحدة، والعمل المنسق على الصعيد الإقليمي، والدور الحاسم الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

هايتي. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، اللتين حققنا أهدافهما إلى حدّ بعيد. إن استخلاص النتائج الصحيحة يعني أيضاً الاعتراف بوجوب الإبقاء على بعض البعثات - مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان - لأنها تؤدي دوراً حيوياً، على الرغم من الإحباطات التي يمكن أن تنجم عن بطء وتيرة العمليات السياسية.

كما يعني استخلاص النتائج الصحيحة مواصلة العمل لضمان أن تكون العمليات حقاً قادرة على النجاح. وينطوي هذا الأمر على عدة عناصر. الأول هو تشجيع مجلس الأمن على أن يتحد في توجيه العمليات. وهذا الدعم ضروري لنجاحه. والثاني هو تعزيز دعمنا للعمليات السياسية، بما في ذلك عندما يدفعها شركاؤنا الإقليميون، كما هو الحال في جنوب السودان. وينبغي بذل كل جهد ممكن لكفالة الاتساق في عملنا الجماعي وفي تحقيق النتائج. وينبغي أن نتذكر أنه لكي تنجح هذه الجهود السياسية، يتعيّن وقف العنف وحماية المدنيين. والثالث هو تنظيم العلاقات مع الدول المضيفة بحيث يمكننا إجراء تبادل حقيقي للالتزامات والمسؤوليات. ولهذا السبب نؤيد أطر الالتزام المتبادل وجعلها روتينية. والرابع هو مواصلة جهودنا الرامية إلى إعطاء العمليات القوات والمهارات والمعدات المناسبة لولاياتها. وهذا يتطلب الحفاظ على الشراكة الثلاثية بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والتي تساهم فرنسا فيها بنشاط. وأخيراً، استخلاص النتائج الصحيحة يعني أن نكون طموحين ومتطلّبين في جهودنا الرامية إلى تحسين إدماج عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بيئة عالمية واستمرارية السلام التي يشجع عليها الأمين العام، بدعم فرنسا الكامل.

لماذا يشهد حفظ السلام، الذي بدأ بوصفه مفهوماً مخصصاً، نموّ طموحاته وموارده بهذه الطريقة؟ لأنه أداة لنا

للاستقرار للحيلولة دون اعتماد البلد على البعثة. وبالطبع ينبغي أيضا أن تكون الولايات مرنة لكي تواكب تطور الحالة السائدة. وينبغي ألا تمتنع عند توفر إمكانية الانسحاب التدريجي لبعثة عسكرية وإحلال محلها بعثة أكثر مرونة وذات أثر خفيف، وترتكز على وجود وحدات شرطة متخصصة ووحدات مدنية ينصب تركيزها على تحقيق الاستقرار وسيادة القانون والعدالة وحماية المدنيين.

المبدأ الثالث، إشراك الأطراف الإقليمية بحيث يصبح دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عنصرا رئيسيا لإنشاء عملية سياسية فعّالة وناجحة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى التقرير (انظر S/2008/813) الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وأعدته فريق الخبراء الذي يرأسه رومانو برودي والذي دعا إلى دعم مالي يمكن التنبؤ به لبعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي اعتمدها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يمكن أن يؤدي الاتحاد الأوروبي أيضا دورا رئيسيا في تكملة جهود الأمم المتحدة في الميدان، وتحسين التعاون بشأن الولايات والتخطيط للبعثات وإبرام اتفاقات تتعلق بالعمل بالاشتراك مع الأمم المتحدة، كما هو الحال في مالي وفي منطقة الساحل، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى.

المبدأ الرابع، إذا كنا نتكلم عن الكفاءة، فالاستخبارات والمعدات والتدريب كلها عناصر أساسية. والابتكار التكنولوجي بشكل خاص هام جدا لتحسين أداء بعثات حفظ السلام وزيادة أمن حفظة السلام، كما أبرز استخدام طائرات بدون طيار في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو استخدام وفرته إيطاليا للبعثة منذ عدة سنوات.

أخيرا، إن التدريب وخاصة الذي يسبق نشر القوات والتدريب الموجه نحو الولاية يمثل عنصر أساسيا في ذلك الصدد. ويجب أن يكون هناك التزام شديد بوضع أعلى معايير

كما أكد الأمين العام، نحن بحاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولاً للسلام. وينبغي النظر إلى عمليات السلام في السياق الأوسع للوقاية، وبناء السلام، والحفاظ على السلام وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، في شكل سلام مستمر، حيث يجب أن يكون السعي إلى حلول سياسية هدفا رئيسيا. ومع ذلك، بطبيعة الحال، فإن الموارد محدودة وينبغي استخدامها بطريقة فعّالة من حيث التكلفة، بما في ذلك العمل تدريجيا على سد الفجوة بين الموارد التي تنفقها المنظمة على حفظ السلام والبالغة ٨ مليارات دولار تقريبا، وتقدر الميزانية المخصصة للوساطة والبعثات السياسية الخاصة بحوالي ٦٠٠ مليون دولار.

نقر بأنه ينبغي استعراض بعثات حفظ السلام بانتظام لتقييم فعاليتها، والتقييد بولاياتها وضرورة إجراء تعديلات لمعالجة الأوضاع المتغيرة. ومع ذلك، عند دراسة أو إنهاء بعثات حفظ السلام، ينبغي لنا أن نتجنب القرارات المدفوعة فقط بالحاجة إلى خفض التكاليف، وتجنب الانسحاب المبكر الذي يمكن أن يؤدي إلى نشر بعثات جديدة في ظل بيئة متدهورة، كما كان الحال في الماضي. بل ينبغي أن يكون الصبر الاستراتيجي في صميم التقييمات التي نجريها.

ينبغي أن تشكل عمليات السلام المبادئ الرئيسية الأربعة. المبدأ الأول، يتمثل في الأولوية السياسية والمركزية الشعبية. ينبغي أن يكون الهدف الأساسي لأي بعثة من بعثات حفظ السلام دعم العمليات السياسية الشاملة الرامية إلى الحوار والمصالحة الوطنية. تماشيا مع مبادئ كيغالي التي انضمت إيطاليا إليها، يجب أن تكون حماية المدنيين أيضا من بين وظائفها الرئيسية.

المبدأ الثاني، الولايات. ينبغي تحديد استراتيجية دخول ذات أهداف ونقاط إرشادية يمكن قياسها فيما يتعلق بجميع الأطراف المعنية. وينبغي منذ البداية وضع معايير واضحة لاستراتيجية الخروج مسؤولة. وينبغي وضع معايير تعاقبية مرتبطة بالتقدم السياسي في البلد، فضلا عن الملكية المحلية

المتحدة لحفظ السلام أسهم في زيادة الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما أدى إلى توسع كبير من حيث الحجم، والجغرافيا، والميزانية والموارد وكذلك في الولايات.

في أعقاب صدور تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام، (انظر S/2015/446)، أجرت الجمعية العامة ومجلس الأمن مناقشة مستفيضة لمختلف جوانب عمليات حفظ السلام. ونحن نتشاطر تماما الرأي القائل بأن السلام الدائم لا يتحقق إلا من بالحلول السياسية. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما هي إلا إحدى الأدوات اللازمة لتهيئة الظروف الميدانية الملائمة للنهوض بأي عملية من عمليات حفظ السلام.

من هنا فإن عمليات حفظ السلام أداة، وليست حلا للصراعات. ومع ذلك من غير الممكن تحقيق التهدة المستدامة والتقدم في التسوية السلمية وبناء السلام من دون وجود قوي للأمن الدولي قادر على ضمان ورصد تنفيذ جميع الأحكام المتعلقة بالأمن إلى أن يتم إرساء أسس القطاع الأمني المشروع ومؤسسات إنفاذ القانون. لذلك يتوقع اليوم من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تقديم المزيد، وهكذا فقد تطورت مهمة حماية المدنيين لتصبح جزءا لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن الأداء في هذا المجال غالبا ما يكون حاسما في نجاح وشرعية عملية السلام.

لذلك، حتى في حالات الجمود في المفاوضات السياسية، تواصل عمليات حفظ السلام أداء دور هام في تحقيق الاستقرار، وينبغي أن يتوفر لها ما يكفي من الموارد التقنية والبشرية والمالية. فإذا فقدت عملية حفظ السلام ثقة السكان المحليين، تتضاءل فرص النجاح أمام العملية السياسية. في هذا الصدد، نقر تماما بالحاجة إلى تحديد البعثات التي تحتاج إلى إصلاح هيكلي والنظر بدقة في كل ولاية للبعثة ورصد فعالية تنفيذ الإصلاح، مع التركيز على حماية المدنيين وتحقيق

السلوك لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وتعزيز المبادرات بين البلدان، وتوفير التدريب للقوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للبلدان المساهمة بقوات، والجهات المانحة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى منع الاعتداء والاستغلال الجنسيين. أما التحدي الطويل الأجل فيتمثل في تعزيز الاكتفاء الذاتي للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات الشرطة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بدور إيطاليا بوصفها مركزا للتدريب والسوقيات بفضل مرافقها في فيتشيترا، وفي مشروع مشترك مع الولايات المتحدة، مركز الخدمات العالمي في برينديزي، وفي كلية موظفي الأمم المتحدة بتورينو.

في الختام، شأني شأن الآخرين، أود أن أشيد بالنساء والرجال الذين يخدمون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وخاصة الذين فقدوا أرواحهم على مر السنين.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على المبادرة الحسنة التوقيت وإتاحة الفرصة لإجراء مناقشة مثمرة بشأن النشاط الرئيسي للأمم المتحدة، أي عمليات حفظ السلام. كما نشيد بالأمين العام على استمراره في ممارسة تقديم الإحاطات الشخصية أمام مجلس الأمن بشأن مختلف المسائل الحاسمة للسلم والأمن الدوليين.

من المعروف للجميع أن العالم أصبح العيش فيه حاليا متزايد الخطورة مما يستدعي المزيد من مشاركة الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن. إن أوكرانيا، بوصفها بلدا مساهما بقوات عسكرية وقوات شرطة، وهو بلد تدور فيه رحى صراع مسلح بقيادة أجنبية، تعتبر مسألة الحفاظ على السلام ومنع نشوب الصراعات أهم عمل للمنظمة.

لقد برهنت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أنها أداة قادرة على التكيف وقد أسهمت في حل عدد كبير من النزاعات. إن العديد من قصص نجاح عمليات الأمم

ومع استمرار الثورة التكنولوجية في العالم، تبقى الصورة النمطية لنموذج أحد أفراد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة هي جندي يعتمر خوذة زرقاء ويحمل منظاراً. وقد حان الوقت للانتقال من حفظ السلام التقليدي إلى حفظ السلام الذكي والفعال من حيث التكلفة عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة، من جمع البيانات إلى المراقبة عن بعد والأسلحة غير الفتاكة. وقد يساعد ذلك بشكل كبير فيما يتعلق بحماية المدنيين، بل في الواقع في كامل نطاق ولايات حفظ السلام.

وقد جسدت العديد من هذه المسائل في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) وتقرير فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عام ٢٠١٥. غير أنه لم ينفذ الكثير منذ ذلك الحين، إلى جانب إدخال الطائرات بدون طيار في بعثتين وبالونات المراقبة في إحدى العواصم. ويبقى الجنود بالمناظير. ويبدو من المناسب أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ توصيات الفريقين، وأن يعد دراسة عن فعالية الكلفة النسبية لعمليات حفظ السلام الرقمية مقابل العمليات التقليدية. ونحن واثقون من أن الأمم المتحدة يمكن أن تستفيد كثيراً من عدد التكنولوجيات الكبير لمساعدة عمليات السلام. إن تضييع هذه الفرص يعني فقدان فرص السلام، كما حدث في الماضي في كثير من الأحيان عندما كانت الأمم المتحدة غير مجهزة للاضطلاع بولايات صعبة.

وثمة مسألة أخرى ينبغي ألا نتغاضى عنها وهي الإفراط في الاعتماد على دعم بعثات الأمم المتحدة. ومع ذلك، علينا في هذا الصدد أيضاً، أن ننفذ نهجاً طويلاً الأجل. وفي بعض الحالات، أصبحت البلدان المضيفة تعتمد على وجود الأمم المتحدة، بينما قد تكون دورات الحياة الطويلة الأمد في بعثات أخرى دليلاً على دورها الأساسي بوصفها من العوامل المحلية والإقليمية في المسائل الأمنية. ونحن نشاطر الرؤية في ضرورة

الحل السياسي. ونرى أنه ينبغي منح البعثات ولايات واضحة ومتسقة وقابلة للتحقيق، وفي الوقت نفسه ينبغي أن تتسم بالمرونة كي تكون كافية لضمان الأمن والنظام العام، بما في ذلك وقف تدفق المرتزقة والأسلحة غير المشروعة.

إذا ما أخذنا في الحسبان إمكانية حدوث تغير سريع وهائل في الحالة الأمنية في الميدان، يجب أن تشمل هذه الولايات أحكاماً تمكن عمليات حفظ السلام من استخدام القوة في الحالات التي تشكل خطراً مباشراً على الأفراد أو المدنيين العاملين فيها، بما في ذلك التهديدات الإرهابية. إن مجلس الأمن بوصفه الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تأذن بولايات عمليات حفظ السلام ينبغي أن يكون على قدر هذه المهمة.

ثمة جانب حاسم آخر ألا وهو الانتقال في الوقت المناسب من عمليات حفظ السلام إلى أشكال أخرى من وجود الأمم المتحدة. وقد شهدنا قصة نجاح مستمرة في استعادة السلام في كوت ديفوار. وأوكرانيا فخورة بكونها من بين تلك البلدان المساهمة بقوات وقامت بنشاط في هذا المسعى بدعمها عملية الأمم المتحدة في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، يمكن للمرء أن يرى بوضوح تحقيق النجاح في تلك العمليات بالقياس الدقيق لطبيعة وقوة الأمم المتحدة المشاركة مقابل التقدم المحرز في توطيد الاستقرار والسلام. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي تطبيق نفس النهج على ليبيريا التي في طريقها بالفعل لتولي المسؤولية الكاملة عن تسلم المسؤولية الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

إنني إذ أتكلم عن استخدام الأدوات الصحيحة، يجدر الذكر بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحاول اليوم التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين باستخدام أدوات القرن العشرين. ولن أكتشف سراً كبيراً إذا قلت إن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أحياناً لا يكونون مجهزة تجهيزاً جيداً، ولا يجري تنويرهم بمهمتهم على نحو كاف، وبالتالي قد يمتنعون عن التدخل حتى في مواجهة الفظائع الرهيبة.

أمر جيد، ونحن من بين الذين يعتقدون حقا أن هناك حاجة إلى إجراء مناقشة صريحة بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لجعلها على مستوى الغرض المنشود.

ونحن نشكر رئاسة الولايات المتحدة على الورقة المفاهيمية (S/2017/287، المرفق) التي تحدد موضوع مناقشتنا، والتي وجدناها مفيدة ومصوغة بعناية.

إن ما نناقشه اليوم هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في كفالة السلم والأمن الدوليين. وهذا موضوع متكرر في مجلس الأمن. وما من شك في أن جميع أعضاء الأمم المتحدة قد اتفقوا على ضرورة إصلاح عمليات حفظ السلام. وقد أجرينا قبل عامين تقريرا، استعراضا رئيسيا لعمليات السلام من جميع جوانبها. وقد تم ذلك بالتشاور الوثيق مع جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى. إن ما استرشدت به أساسا عملية الاستعراض الرئيسية كان في الواقع الحاجة المطلقة إلى أن تتغير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتتكيف مع الظروف الجديدة، وأن تكفل زيادة الفعالية والاستخدام المناسب مستقبلا.

ونرى أن نتائج الاستعراض قد ارتقت بالتأكيد إلى مستوى التوقعات في تقديم مجموعة من التوصيات الهامة الرامية إلى تعزيز كفاءة عمليات السلام وفعاليتها على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي. ونعتقد أن نتائج الاستعراض أثارت أيضا الأسئلة الوجيهة والخطيرة التي أثارها الورقة المفاهيمية، وقد تناول الاستعراض الكثير من المجالات في الرد على تلك الأسئلة. ولذلك يبدو لنا أن هذه الجلسة تتيح لنا فرصة عظيمة لإرساء أساس متين لتنفيذ معظم التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446).

ولدينا أمين عام ملتزم التزاما حقيقيا بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة بما يتماشى مع توصيات الفريق المستقل،

أن يتمثل هدفنا الرئيسي في ضمان أن تكون كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة قصة نجاح بدلا من أن تكون عملية بغير نهاية وبلا بصيص نور في نهاية النفق.

أخيرا وليس آخرا، فقد تنامي دور الترتيبات الإقليمية ذات الصلة في تعزيز السلام والأمن خلال العقد الماضي. ومشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل الأزمة التي أعقبت الانتخابات في غامبيا، تمثل أحدث الأمثلة على ذلك. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تبني وتعزز شراكتها الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية بالعمل معها بشكل منسق، واستخدام الميزة النسبية لكل جهة فاعلة في حفظ السلام وإدارة النزاعات. وإذا كان هناك استنتاج من المناقشة المفتوحة بشأن النزاعات في أوروبا، التي نظمتها الرئاسة الأوكرانية في شباط/فبراير (انظر S/PV.7886)، الذي ينبغي للمجلس أن يستفيد منه، فهو أن هذا النوع من التفاعل يكتسي اليوم أهمية أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام أوكرانيا بتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واستعدادها بالتالي للعمل بشكل بناء مع جميع الأطراف المعنية.

السيد عليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة الهامة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المفيدة، وبصراحة، لكونه القوة المحركة لتنشيط الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال السلام والأمن.

ومن المؤكد أن هذه الجلسة قد اجتذبت قدرا كبيرا من الاهتمام في إطار العضوية الأوسع نطاقا للأمم المتحدة. كما حفزت بالفعل مناقشات مفيدة بين أعضاء وسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. وهذا بالفعل

سياسية واضحة تنسجم مع حالات نزاع محددة، فإن بإمكانها أن تحقق نتائج أفضل. وينطبق الشيء نفسه فيما يتعلق بأي استراتيجية خروج بعينها، والتي ينبغي أن تتماشى على نحو ملائم مع الانتقال من النزاع إلى السلام المستدام.

وفي جميع الجهود التي نبذلها لضمان زيادة كفاءة عمليات السلام وفعاليتها، ينبغي لنا بالتالي أن ندرك السياق المحدد الذي تعمل فيه هذه البعثات والاستراتيجية المطروحة. وينبغي ألا يكون هناك نهج واحد يناسب الجميع، الأمر الذي يمكن أن يكون له عواقب غير مرغوب فيها. وقد نحتاج إلى النظر في كيفية إجراء استعراضات استراتيجية للبعثات. فهناك شعور بأنه يمكن تحسين هذه الاستعراضات من أجل تحقيق أهدافها.

والنقطة الهامة الأخرى التي ينبغي التشديد عليها هي الحاجة إلى إقامة شراكات إقليمية عالمية، الأمر الذي لم يعد مسألة اختيارية بل ضرورية. إن هذا موضوع للمناقشة في المجلس، ومن المشجع أن نعلم أن هناك الآن تقديرا أكبر لتلك الحقيقة الهامة. ولا شك في أن هذه الشراكات لا تؤدي دورا فعالا في تعزيز استجابة الأمم المتحدة لمعالجة النزاعات فحسب، ولكن أيضا في ضمان تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية.

أخيرا، بوصفنا أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، من المؤكد أننا نولي أهمية كبيرة لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جميع جوانبها. إن مساهمتنا منذ أمد طويل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يملينا إيماننا الشديد، بسبب تاريخنا في تعددية الأطراف والأمن الجماعي. ويشهد على ذلك سجلنا طيلة ٧٠ عاما، فضلا عن أداء الآلاف حفظة السلام من أبنائنا الذين يعملون حاليا في بعض من أكثر حالات الصراع تقبلا، والذين يقدمون التضحيات من أجل قضية السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وبالمنااسبة، كما قال ممثل فرنسا، فقد بدأت عمليات حفظ السلام طفولتها في

والذي بدأ بالفعل اتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه تحسين هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة، لجعله يفي بالغرض ولتحقيق نتائج أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

والموقع منا أن ندعمه لأن بعض هذه الإصلاحات هامة لا يمكن تنفيذها بدون أن تشترك جميع الدول الأعضاء في ذلك. ومما لا شك فيه أن ذلك أمر محبط لأن بناء توافق الآراء اللازم ليس سهلا على الإطلاق، ولكنه ضروري للغاية كما أشار بحق إلى ذلك الفريق المستقل الرفيع المستوى.

”والعديد من العقبات الماثلة أمام تحسين عمليات السلام ذات طابع سياسي، ويمكن معالجتها من خلال الإرادة السياسية والرغبة في التوصل إلى حلول وسط والتصدي للتحديات التي طال أمدها“ (S/2015/446). (صفحة ١٩).

وثمة حاجة بالتالي إلى العمل بالتشاور الوثيق والشراكة مع البلدان المساهمة بقوات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين.

وفي سياق مناقشتنا اليوم، أود أن أتناول نقطتين. وعلى الرغم من أنها ليست أفكار جديدة، فنحن نرى أنه ينبغي التأكيد عليها. نحن بحاجة إلى استراتيجية سياسية واضحة للتصدي بفعالية لتحديات السلام والأمن التي تؤثر علينا اليوم. لقد كانت أهمية الاستثمار في الوقاية واضحة منذ أمد بعيد. ولا يقتصر الأمر على كونها فعالة من حيث التكلفة؛ والأهم من ذلك، إنها مسألة إنقاذ أرواح. وهذا هو السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة - لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

ينبغي أن نكون قادرين على استخدام مجموعة الأدوات المتاحة بطريقة عملية ومرنة مع مراعاة الحقائق على أرض الواقع، كلما دعت الحاجة إلى ذلك. إن عمليات السلام كانت ولا زالت إحدى أهم الأدوات في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين. وإذا استرشدت عمليات السلام باستراتيجية

تتطلب نفس الحجم والمدة. أولويتنا ليست مجرد التخفيف من حجم عمليات حفظ السلام أو تقليصها، بل ضمان فعالية استخدامها التي يمكن أن تحدث فرقاً بموارد محدودة.

لدى استعراض تلك العمليات، نجد أن بعض التحسينات قد تستغرق وقتاً. ولكن ثمة تدبير واحد يمكننا تنفيذه هذا اليوم بالذات، ألا وهو إجراء مناقشات أكثر تعمقاً في المجلس بشأن الولايات التي نأذن بها. وعادة ما نضيف قدرات مختلفة إلى البعثات استجابة لظروف فردية، ولكن يجب أن نتوقف عن التفكير في هذه العادة. إن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحديد الأهداف والأولويات الأساسية للبعثات من خلال إجراء مناقشات مركزة حول أي مسألة. إذ أن وضوح وفعالية الولايات، وبالتالي حفظ السلام ذاته، كلها تنبع من نوعية هذه المناقشات. وهذا يتطلب منا استعراضاً منهجياً وتحليلاً للمعلومات الواردة من الميدان، والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك، المناقشة المستفيضة التي جرت بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات حول بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى ولاية أوضح وأولوية أفضل.

علينا أن نقيّم ما إذا كان استمرار نشر أي عملية لحفظ السلام يتفق مع الحقيقة في الميدان. كثيراً ما نسمع أن التقليص من عدد الولايات أو التخفيض في مستويات القوات يمكن أن يقوض السلام والأمن الدوليين إذا كان توقيت ذلك غير مناسب. ولكن هذا لا يمكن أن يكون عذراً للحالة الراهنة للولايات المُرَحَّلة من دون النظر فيها بجدية. ونحن بحاجة إلى التعمق في المناقشات التي تدور في المجلس لربط العمليات السياسية ربطاً وثيقاً بالولايات. وينبغي أيضاً النظر في ما إذا كان توقيت النشر يتم بصورة ملائمة في حالات الصراع.

يجب أن نكون على استعداد لكي نناقش مناقشة بناءً استراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام مع فهم للسياق

أوائل الخمسينات من القرن الماضي بمفهوم وحيد، أي نشرها في حالات مخصصة.

إن إثيوبيا على استعداد للنظر في إمكانية استضافة مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر، خلال رئاستها للمجلس، بعد عامين من الاستعراض الرفيع المستوى لعمليات السلام، بغية تيسير مناقشات جادة ومتابعة تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وتحديد أفضل طريقة للمضي قدماً فيها.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة على مبادرتها بالدعوة إلى عقد هذه الإحاطة الإعلامية اليوم. أود أن أشكر الأمين العام غويتز على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

إن اليابان ملتزمة التزاماً راسخاً بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فهي ثالث أكبر مساهم في ميزانية حفظ السلام. ونتوق إلى مناقشة الكيفية التي يمكن بها لهذه الأداة الحيوية لإحلال السلم والاستقرار الدوليين أن تحقق أكبر الأثر في الميدان.

ينبغي أن يتمثل هدفنا من استعراض عمليات حفظ السلام في ضمان تحقيق نتائج بصورة ثابتة. وهكذا ينبغي أن تتمثل مهمتنا الأساسية في إجراء مناقشات مستنيرة وجادة لكي نتحدد عملياً ما نريد لكل بعثة إنجازه.

من هذا المنطلق يجب أن نضع مناقشة اليوم في سياقها الصحيح، وعلينا في الوقت نفسه أن نسعى دائماً إلى تحسين كفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فهي بشكل عام أداة فعالة من حيث التكلفة. ولإعطاء مثال واحد فقط، في ٢٠٠٦، أجرى مكتب مسائلة الحكومة في الولايات المتحدة تحليلاً وخلص إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي كلفت أقل من نصف تكلفة أي عملية للولايات المتحدة

وأن نسأل أنفسنا عما إذا كانت هذه العمليات بشكلها الحالي لا تزال أفضل الآليات المتاحة لدينا لضمان إحلال السلم والأمن الدوليين.

أولا، أود أن أشدد على أهمية عمليات حفظ السلام. واليوم هذه هي أهم أداة متاحة لدينا لصون السلام في الأماكن التي تمس فيها الحاجة إليه. وعلى نفس المنوال، نود أن نبرز ونشيد بالدور الرئيسي الذي تؤديه القوات والمراقبون العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون الذين يشكلون مختلف البعثات. إن هؤلاء الرجال والنساء في الميدان يخاطرون بحياتهم كل يوم لضمان أن تحقق مختلف البعثات الأهداف والمهام التي عهدنا إليهم بها. وإذ نبقي ذلك في الأذهان، أود أن أشكر جميع هؤلاء الأفراد على عملهم؛ ونأمل في عودتهم سالمين وآمنين إلى ديارهم بعد انتهاء مهامهم.

من المهم أن نتذكر أن عمليات حفظ السلام التي مر عليها أقل من ٧٠ عاما تقريبا، وأنه تم نشر ٦٩ بعثة طيلة الزمن، ويوجد حاليا ١٦ بعثة فاعلة. ومن بين أبرز النجاحات التي حققتها المنظمة تلك البعثات التي ساهمت في إنهاء الصراعات وتعزيز المصالحة، بما في ذلك في بلدان تقع في منطقتنا، مثل السلفادور وغواتيمالا. وأسهمت تلك البعثات أيضا في تحقيق الاستقرار في هايتي.

ما برحت دولة بوليفيا المتعددة القوميات تعمل مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منذ ٢٠ عاما. فقد وقعت المنظمة في عام ١٩٩٧ اتفاقا مع بوليفيا أصبحت بموجبها أحد البلدان المساهمة بقوات. ففي عام ١٩٩٩، أرسلنا ٧٠ جنديا للتعاون في أعمال إغلاق عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا؛ وقد أوفى بالكامل أولئك الجنود بتلك المهمة.

شاركت بوليفيا أيضا، بوصفها بلدا مساهما بقوات، في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد

في الميدان، بما في ذلك ما سيتبع من انسحاب سابق لأوانه عندما تراوغنا الحلول السياسية. إن المجلس بقيامه بذلك، ينبغي له أن يستكشف تعزيز التنسيق مع لجنة بناء السلام التي يمكن أن تؤدي دورا هاما في الانتقال من حفظ السلام إلى الانتعاش بعد انتهاء الصراع.

إن اليابان تقترح، كوسيلة لجعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية، بأنه علينا مواصلة استكشاف مبادرات منسقة لزيادة قدرات الموظفين في جميع البعثات. وفرادى البلدان المساهمة بقوات مسؤولة عن ضمان تطبيق معايير عالية على القوات، ولكن في كثير من الحالات فإن تعزيز القدرات عن طريق التدريب الإضافي يمكن أن يكون مفيدا. ومن شأن التعاون الثلاثي بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبلد ثالث مثل اليابان أن يساعد في ضمان الاستعداد الجيد لحفظة السلام في الميدان. ويمكن لتوحيد هذه الممارسة أن يكون سبيلا لضمان حصول البعثات دائما على أفضل الموظفين لإنجاز ولاياتها.

يجب علينا استخدام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على نحو أكثر فعالية كي تستمر هذه الأداة الحيوية في حماية أكثر الفئات ضعفا، بينما تتناسب مع الإطار الأوسع للحفاظ على السلام المستدام القائم على ركائز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وبطبيعة الحال، توجد آراء عديدة بشأن كيفية تحقيق ذلك على أفضل وجه. وتأمل اليابان في أن تكون الإحاطة الإعلامية لهذا اليوم إيذانا بالشروع في مناقشات في المجلس أكثر تعمقا وتتضمن إشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في كل ولاية وكل بعثة.

السيد ليورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)
(تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم بشأن عمليات حفظ السلام. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة على عقد هذه المناقشة التي يمكننا فيها مناقشة أهمية عمليات حفظ السلام الحالية،

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي أنه ولكي تعتبر أطراف النزاع أن البعثات مشروعة، فمن الضروري أن تعمل لتحقيق الأغراض التي صممت من أجلها وأن تتمسك بمبادئ عملياتنا لحفظ السلام. ولذلك ينبغي أن تتحلى بالحياد، وألا تساعد سوى في بناء السلام الدائم. ولا ينبغي أبداً أن تستخدم أو ينظر إليها باعتبارها قوة تدخل، أو أن تستخدم للمساعدة في تبرير تغيير الأنظمة. وينبغي لكل عملية من عمليات حفظ السلام أن تحترم استقلال البلدان التي تتدخل فيها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وفيما يتعلق بنقطتي الثالثة، لا بد أن يكون للبعثة دائماً، ولاية واضحة وقابلة للقياس وللتحقيق. ويجب أن نستخدم الأدوات المتاحة لنا، مثل آليات الرصد والتقييم، لضمان أن تحقق البعثات أهدافها وأن تفي بولاياتها. وإذا لم تحقق ذلك لأي سبب من الأسباب، فيجب تقييمها وإعادة تشكيل ولاياتها. وقد انتهى الأمر بجانب منظومة الأمم المتحدة الذي يشمل عمليات حفظ السلام، إلى حلقة مفرغة من البيروقراطية تديم نفسها بنفسها، حيث أصبحت الولايات مشوهة والبيروقراطية أصبحت غاية في حد ذاتها. وبعبارة أخرى، نجد أنفسنا في حالة حيث لا نرى فيها أي مخرج ونقوم بتجديد الولايات سنوياً لمجرد تفادي المزيد من التعقيدات. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يكون لكل عملية من عمليات حفظ السلام حد أقصى من العمر، ويجب بعد ذلك تقييمها وإغلاقها. وإذا ما استمر النزاع، ينبغي إنشاء بعثة جديدة، بولايات جديدة وأهداف جديدة ينبغي أن تكون قابلة للقياس والتحقيق ضمن المهلة المتاحة.

وقبل أن أختم بياني، أود أن أدلي بنقطة أخيرة تستحق الاهتمام الكامل من جانب المجلس، وإن كانت لا علاقة لها بالنقاط السابقة. وتتمثل المسألة في الضرر الذي يمكن تلحقه بعمليات حفظ السلام نفسها، مثلاً في حالة وباء الكوليرا الذي

خَلَفَتْهَا البعثة الحالية، أي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشاركت في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي كل بعثة من هذه البعثات، تعمل القوات البوليفية بأكبر قدر من المهنية، وتحرص دائماً على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعمل في إطار القانون الدولي.

وتسهم بوليفيا حالياً بمراقبين عسكريين في أربع من البعثات الـ ١٦ القائمة. ونحن ملتزمون بمساعدتها جميعاً على بلوغ أهدافها، وتحقيقاً لهذه الغاية، يعمل أفرادنا على أساس المبادئ التي ذكرت.

إن وفد الولايات المتحدة، الذي نظم جلسة اليوم، قد شجع أعضاء المجلس على التركيز على ما إذا كانت لا تزال عملياتنا لحفظ السلام، في شكلها حالياً، الآلية الأنسب لتلبية احتياجات الناس على أرض الواقع وتحقيق الأهداف السياسية للمجلس. ولهذا فمن المهم أن نتساءل عن القيمة الحالية لكل عملية من عملياتنا لحفظ السلام. وهناك ثلاث نقاط ينبغي أن نتناولها في هذا الصدد. الأولى هي الدعم السياسي الذي تحتاحه كل بعثة من حكومة البلد حيث تنتشر، ومن الحكومات الأخرى في المنطقة والمجتمع الدولي بصفة عامة. والثانية أنه يجب علينا دائماً أن نأخذ في الاعتبار سبب نشر كل بعثة في المقام الأول. والثالثة هي أنه يجب علينا دائماً أن نبقي في صدارة تفكيرنا الولايات والأهداف المحددة لكل بعثة.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، تعتقد بوليفيا أنه ينبغي أن تحظى كل بعثة بالدعم السياسي من البلد أو البلدان التي تنتشر فيها. ومن المستحيل تصور تحقيق نتائج إيجابية، حتى عند امتثال البعثة لولايتها، إذا لم تتمكن من الاعتماد على موافقة الأطراف الرئيسية في كل حالة من الحالات. وإذا كان الأمر كذلك، سيتعين إعادة هيكلة الولاية، حتى إلى حد التشكيك في وجودها بالذات، إذا لم تتمكن من الاعتماد على موافقة الأطراف لسبب أو لآخر.

لتنفيذ التوصيات. ويأتي في صميم الاستعراضات فهما واضحا بأنه يجب على الأمم المتحدة أن تتبع نهجا أكثر شمولاً للحفاظ على السلام والأمن. ونرحب بالعمل الجاري بالفعل، بما في ذلك الاستعراض الداخلي لهيكل السلام والأمن في الأمانة العامة. ونأمل أن يؤدي إلى أمم متحدة مجهزة للاستجابة على نطاق المنظومة وبطريقة منسقة تنسيقاً جيداً إلى التهديدات للسلام والأمن. ونؤيد المجالات التسعة للتركيز على الإصلاح الذي طرحه الأمين العام بعد ظهر هذا اليوم، وأود أن أتكلم قليلاً بشأن بعضها.

أولاً، كل يوم تقريباً يستمع المجلس إلى أنه لا توجد حلول عسكرية لصراع معين، وفي هذا الصدد، يجب أن نعترف بأولوية السياسة – أي أن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس الحلول السياسية التي تهدف إلى الحفاظ على السلام. وينبغي أن تسترشد جميع عمليات السلام بذلك، وهو أمر بالغ الأهمية أيضاً بالنسبة لحماية المدنيين. يتطلب بناء الاستراتيجيات السياسية الفعالة فهماً دقيقاً لتزاع معين ولسياقه. ويعني أحياناً طرح الأسئلة الصعبة التي ستكون إجاباتها فريدة بالنسبة لذلك السياق المحدد. ولذلك، يجب أن يدعم المجلس في عمله، وأن يتلقى مدخلات من الأمين العام مع تحليل موثوق وعالي الجودة للتزاعات، يتم تحضيرها بالتعاون كامل منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن تعطي الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة لمحات عامة أشمل للحالة، لكي يتمكن المجلس من اتخاذ قرارات أكثر استنارة. ومن الضروري أن تتضمن الاستعراضات الاستراتيجية التي يتم إجراؤها قبل تحديد الولايات خيارات واضحة للمساعدة في توجيه قرارات المجلس.

ثانياً، ينبغي للولايات التي يعتمدها المجلس أن تكون حقاً على مستوى الغرض المنشود. إن الاتفاق على ولايات أكثر مرونة وواقعية وملاءمة للسياق سيزيد من فرص تحقيق

أصاب هائي في السنوات القليلة الماضية، واعترفت المنظمة بقدر من المسؤولية عن بداية تفشيه. ومن المهم التأكد من أن البعثات تنسق دائماً مع السلطات المحلية بشأن مسائل التخطيط والتوظيف.

وأخيراً، أود أن أؤكد على أن بوليفيا تؤيد تماماً جهود كل عملية من عمليات حفظ السلام، وأنها ممتنة جداً لأفرادها على عملهم وعلى التضحيات التي يبذلونها.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة، وعلى توليكم زمام المبادرة فيها. فهي تأتي في لحظة هامة. إن نطاق وطابع التهديدات التي يتعرض للسلام والأمن الدوليين يتطوران ويتضاعفان، كما أخبرنا الأمين العام، ويجب على الأمم المتحدة أن تجري تغييرات في "ثقافتنا واستراتيجيتنا وهياكلنا وعلمياتنا" بغية التصدي لتلك التحديات الجديدة.

إن حفظ السلام هو أحد الوسائل الأساسية والمميزة، ووفقاً للعديد من المعايير، الناجحة في مجموعة أدوات السلام والأمن للأمم المتحدة. بيد أنه في هذا اليوم وهذا العصر، وحتى يتسنى للمنظمة الوفاء بالالتزام الوارد في ميثاق الأمم المتحدة بصون السلام والأمن، يجب أن لا تصبح هذه العمليات أكثر فعالية فحسب، ولكن يجب أن تحسّن المساهمة التي تقدمها إلى السلام المستدام. وينبغي أيضاً أن نضع في اعتبارنا أن الموارد محدودة وينبغي استخدامها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة – رغم أن نقطة البداية تتعلق بإنقاذ الأرواح، وليس المال. وبغية إنقاذ الأرواح،، يتعين علينا منع نشوب النزاعات، وإيجاد حلول لها. ولهذا السبب، فإن التركيز في مناقشة اليوم على الأسس السياسية اللازمة لنجاح عمليات حفظ السلام، قيمٌ للغاية.

وتتفق نتائج جميع الاستعراضات الثلاثة التي جرت عام ٢٠١٥ لهيكل السلم والأمن التابع للأمم المتحدة على ضرورة الإصلاح ووضع خريطة طريق لتحقيق ذلك. وقد حان الوقت

وأخيراً، من الضروري تعزيز الحوار بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وجعله أكثر دينامية من أجل وضع الولايات وتنفيذها. وتمثل خبرات تلك البلدان مصدراً قيماً للمعلومات بالنسبة للمجلس.

بالإضافة إلى الاستماع، ينبغي للمجلس أن يكفل بأن القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة تجسد على نحو أفضل تنوع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتستوفي الشروط والمعايير، وتفي بالمهام المبينة في الولايات، وهي شروط تلزم البلدان المساهمة بقوات بأن تفصح عن أي محاذير. وعلاوة على ذلك، ينبغي تقييم احتياجات بناء القدرات لدى عمليات حفظ السلام ودعمها.

أود أن أشدد على أنه يتعين على جميع حفظة السلام وجميع عمليات حفظ السلام بذل كل ما في وسعهم عندما يتعرض المدنيون لأي خطر داهم. وبطبيعة الحال، يجب تطبيق مبدأ عدم التسامح إطلاقاً عند ارتكاب العاملين في المجال الإنساني أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

إن ميثاق الأمم المتحدة يحدد التزامنا بتكاتفنا من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد فإن عمليات حفظ السلام ربما هي أبرز رمز ملموس في تحقيق هذا الهدف. في هذه الفترة التي تكتنفها تحديات جديدة، نحن على استعداد للعمل مع الأمين العام في مجلس الأمن ومع عموم أعضاء الأمم المتحدة لضمان أنجح العمليات الممكنة.

السيد عبد اللطيف (مصر): بداية أتوجه بالشكر إلى الرئاسة الأمريكية على عقد هذا النقاش الهام، إذ أن البيئة الأمنية المتغيرة والطبيعية المعقدة للتراعات تحتّم علينا إعادة النظر في فعالية وكفاءة الأدوات المتاحة لمجلس الأمن لمنع وإدارة وتسوية تلك التفاعلات. ومما لا شك فيه أن عمليات حفظ السلام تأتي من بين أهم تلك الأدوات، وتكسب عملية استعراضها اهتماماً أكبر، بما يحافظ على تأثيرها ومصداقيتها.

نتائج ناجحة. وفي إطار الولايات، ينبغي ترتيب المهام حسب الأولوية وتعديلها بمرور الوقت. وينبغي تحليل استراتيجيات الخروج والمراحل الانتقالية لعمليات حفظ السلام، والتخطيط لها في مرحلة مبكرة، بالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ومن المهم أن نفهم الملامح التي سيتسم بها النجاح بإدراج أهداف واضحة وقابلة للقياس ومصحوبة بمعايير التقدم. وينبغي ألا نخشى من استعراض الولايات بانتظام وإدخال التصحيحات عند الحاجة. كما أن الأهداف وأسس القياس الواضحة هي أيضاً أداة هامة للحوار مع البلد المضيف، وهو أمر بالغ الأهمية. وخير مثال على ذلك هو الالتزام المتبادل بين جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي، حيث المسؤوليات محددة بوضوح وتبين لجميع المعنيين ما عليهم الإسهام به لتحقيق السلام.

ثالثاً، بغية تحسين منع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار الطويل الأجل، يجب على المجلس والأمم المتحدة ككل النظر في جميع الأدوات المتوفرة في المجموعة. وينبغي أن تُستخدم على نحو أكثر استراتيجية في دعم أهداف سياسية محددة، بحيث تعمل كامل منظومة الأمم المتحدة بطريقة شاملة دعماً للبلدان. ولذلك، فإن زيادة الاتساق بين عمليات حفظ السلام ونظم الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية أمر بالغ الأهمية. وتؤدي قدرات الشرطة دوراً أساسياً، مميزاً عن المؤسسة العسكرية، وينبغي أيضاً إدماجها. وينبغي للاستراتيجيات الأوسع نطاقاً التي تعالج سلسلة السلام أن تكون شاملة للجميع وأن تستند إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وكما نعلم جميعاً، وكما قال الأمين العام بحق، فإن إدماج المرأة ومشاركتها الفعالة أمر أساسي، ومع ذلك، فإننا لا نحققه دائماً. والجهات الفاعلة الإقليمية التي تضطلع ببعثات باسم المجلس، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا غنى عنها، ويجب دعمها، بما في ذلك من خلال التمويل الذي يمكن التنبؤ به.

وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من قبيل سحب بعثات مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على التوالي. وكلها تصنف عمليا كنماذج ناجحة. وتأتي استراتيجية خروج كل من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي كمثالين إضافيين على انتفاء الحاجة إلى أي انخراط للأمم المتحدة يعتمد على التواجد الأمني الكثيف المرتبط بولايات حفظ السلام، ومن ثم ضرورة تحول تركيز التواجد الأمني في هذين البلدين نحو احتياجات بناء واستدامة السلام المرتبطة بتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية، وبما يمكن الدول والمجتمعات من تطوير وممتلك آليات تتعامل مع جذور النزاعات والوقاية منها.

بالإضافة إلى توفر إطار سياسي يتمتع بالمصداقية لكونه أحد شروط نجاح عمليات حفظ السلام في أداء مهامها، فإن عنصر ثقة الدولة المضيفة في مصداقية البعثة الأمنية ومن ثم تعاونها لإنجاح وتسهيل عمل البعثة يعد أمرا محوريا في تقييم مدى ملائمة بعثة حفظ السلام كأداة لانخراط الأمم المتحدة في جهود التسوية. ولعل التحديات التي تواجهها ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ماثلة في الأذهان. كذلك مرت العلاقات بين حكومة الكونغو مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحكومة مالي مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بمراحل حرجة كان لها انعكاسات سلبية على كفاءة أداء وتأثير البعثتين، مما استدعى مواءمة هيكليهما ودورهما مع المستجدات والاحتياجات الناشئة في البلدين.

من هذا المنطلق نتوجه بالشكر إلى الأمين العام على كلمته الهامة، وأؤكد له دعم مصر الكامل لما احتوته من مبادئ أساسية لتطوير عملية حفظ السلام.

نرحب بمبادرة الرئاسة بتسليطها الضوء على ضرورة القيام باستعراضات موضوعية للولايات الراهنة من منطلق تطوير، وتعزيز تلك الولايات، واستعادة الالتزام بوضع حد لنزاعات طال أمدها، حيث يمثل انتشار بعض بعثات حفظ السلام مجرد رمز لعدم قدرة المجتمع الدولي على المساهمة بفعالية في إيجاد تسوية نهائية لنزاعات امتدت لعقود. وبالتالي لا نرى بالضرورة أن يكون الغرض من الاستعراضات ترشيد الإنفاق، وتحقيق توفير ملموس في ميزانيات عمليات حفظ السلام.

إذا ما اتفقنا على أن الهدف من الاستعراض هو الوقوف على كيفية تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام وتحديد الغرض منها، نرى ثمة ضرورة لإجراء دراسة تحليلية متأنية للبيئة السياسية والأمنية والإقليمية التي تعمل في إطارها عمليات حفظ السلام، فضلا عن تقييم فعالية وتأثير الأدوات المعاونة لها، من مبادرات سياسات إقليمية، أو أنظمة جزاءات قائمة حاليا. ويتعين النظر إلى عمليات حفظ السلام في إطار مفهوم استمرار الاستجابة لحالات النزاع بحيث تأتي ولايات تلك العمليات في سياق انخراط متواصل ينطوي على مقاربات سياسية وبرامجية وعملياتية متكاملة، تبعا للسياق المحدد محل النظر، وتُعدل وتُطوّر تلك الولايات بصورة مستمرة استجابة للمتغيرات السياسية والميدانية.

كذلك نرى أهمية في أن تستند تلك الدراسة إلى عناصر أثبتت التجربة ضرورة توافرها لنجاح هذه البعثات، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، مدى توافر عملية سياسية مدعومة إقليميا ودوليا، كما هو الحال بالنسبة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حاليا. وهو ما كان عليه الحال أيضا بالنسبة لكل من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون،

ثالثاً، إقامة شراكة استراتيجية مع الدولة المضيفة تركز على الملكية الوطنية لجهود الحوار والمصالحة وتعزيز التواصل لبناء الثقة المتبادلة، الأمر الذي من شأنه المساهمة في نجاح مهام البعثات وعدم تعرضها لعوائق تحد من تأثيرها.

رابعاً، إيلاء الاهتمام الملئم لعملية بناء القدرات الأمنية الوطنية بهدف تمكين الدولة من تولي مسؤولياتها عن حماية المدنيين، وبحيث لا تخلق البعثات ثقافة الاعتماد الكلي للدولة المضيفة على المكونين الشرطي والعسكري، مما يصعب إنهاء ولايتها.

خامساً، تنسيق وتكامل الأدوار مع المنظمات والترتيبات الإقليمية وفقاً للميزة النسبية المتاحة لكل منها، بحيث تتكامل جهود تسوية النزاع. ولعل أبرز مثال على ذلك هي الفرصة المتاحة لخلق شراكة مع الاتحاد الأفريقي في التعامل مع أزمات القارة، وإن كان مستقبل تلك الشراكة مرهوناً بنجاح عمليات دعم السلام الأفريقية لميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

سادساً، تفعيل الشراكة بين الأمانة العامة والدول المساهمة بقوات في تنفيذ سياسة عدم التسامح (zero-tolerance) في مكافحة الاستغلال والتهناك الجنسيان في عمليات حفظ السلام، وذلك وفقاً للإطار العام الذي أقرته الجمعية العامة بموجب قرارها الأخير ٢٧٨/٧١ المؤرخ ١٠ آذار/مارس الماضي.

انطلاقاً من مسؤولية مصر كدولة مساهمة رئيسية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا تقدمنا بعرض لاستضافة الاجتماع الوزاري لعمليات حفظ السلام عام ٢٠١٨. ونتطلع للعمل مع المجلس والأمانة العامة والدول المساهمة بقوات، ليمثل هذا الاجتماع نقلة نوعية في جهودنا المشتركة لتطوير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تشير الأمثلة الآتية الذكر إلى أن كفاءة وحسن أداء عمليات حفظ السلام إنما هي مسألة ديناميكية تستوجب وجود منظومة متكاملة للتقييم المتعدد الأبعاد والموائمة المستمرة لدور ولايات وهيكل البعثات. وبالتالي، لا يمكننا استعراض فعالية بعثات السلام ودراسة كيفية تطويرها بمعزل عن النظر إلى فعالية منظومة السلم والأمن في الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يرتبط منها بدور المنظمة في تحقيق جهود استدامة السلام، من خلال تكامل أدوار مختلف الأجهزة والبرامج والوكالات الأمنية والدولية. ومن هنا، يكتسب الدور الاستشاري للجنة بناء السلام أهمية متزايدة في تعزيز قدرة مجلس الأمن على موائمة ولايات عمليات حفظ السلام مع الرؤية الشاملة لتحقيق جهود استدامة السلام، ومعالجة جذور النزاعات وفقاً للطبيعة الخاصة للنزاع محل النظر. كما يكتسب التشاور الوثيق مع الدول المساهمة بقوات أهمية قصوى، خاصة في مرحلي تصميم واستعراض ولايات عمليات حفظ السلام، بحيث تنعكس الخبرة الميدانية في ولايات البعثات على تعزيز مفهوم المشاركة والملكية المشتركة للولايات. وهكذا يجب تفعيل آلية التشاور الدوري الثلاثية بين مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات والأمانة العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن.

أختتم كلمتي بطرح ست نقاط، نرى أنها ستشكل محاور هامة لتطوير وزيادة فعالية ولايات حفظ السلام في المستقبل:

أولاً، عدم تحميل بعثات حفظ السلام أعباء غير واقعية من خلال تفويضها بمهام تتجاوز إمكانياتها ولا تأخذ بعين الاعتبار الواقعين السياسي والميداني على الأرض.

ثانياً، وضع استراتيجية خروج للبعثات خلال المراحل الأولى من صياغة الولايات، وبمعايير واضحة، ووفقاً لإطار زمني محدد يتم استعراضه دورياً، وهو الأمر الذي يتيح للمجلس أيضاً ضبط الولاية وتطويرها وفقاً للتطورات الميدانية.

وهي جميعا تكتسي أهمية بالغة. ومن الضروري مواصلة تلك الجهود، ولكن عندما أفكر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أعود إلى ما تعلمته كمحاسب يافع: أن أعود إلى الأساسيات وأن نكفل وجود المسألة وما يمكن قياسه. ونحن بحاجة إلى العمل بطريقة أكثر ذكاءً. ونحن بحاجة إلى أن يثمر العمل نتائج. ونحن بحاجة إلى إيجاد القيمة الحقيقية، وليس القيمة المالية فحسب. نحن بحاجة إلى التركيز على ما هو المقصد الأصلي. هل نحن على المسار الصحيح فعلا في تحقيق ذلك المقصد؟ هل نلبي احتياجات الشعب؟

ولأنه ليس بوسعنا الاستمرار في هذه البعثات الضخمة إلى الأبد، نحتاج إلى التركيز على الناس الذين يفترض بنا انتشالهم، وحفظة السلام الذين يفتقرون إلى الدعم أو التوجيه الذي يحتاجون إليه ودافعي الضرائب الذين يدفعون الفواتير. والحقيقة البسيطة هي أن عمليات حفظ السلام غير مثمرة في كثير من الحالات. ففي دارفور، هناك قوة قوامها ١٧ ٠٠٠ مصممة للتصدي لتحديات الأمس، وغير مبنية لتبلي احتياجات اليوم. وفي جنوب السودان، حيث ساعد موظفو الأمم المتحدة على إنقاذ مئات الآلاف من المدنيين الضعفاء لا أمل في العودة إلى الحياة الطبيعية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الحكومة لا تستخدم الأمم المتحدة إلا لتحديد الجماعات المسلحة التي ترغب في التخلص منها، مع ترك الجماعات الأخرى. وخارج أفريقيا، لدينا بعثتنا في كوسوفو، وإذا كنا صادقين مع أنفسنا، فما من سبب حقيقي لوجودها.

ويكمن الخطر في إيجاد سلام مصطنع ومدعوم يثبط الحلول المحلية الحقيقية لتلك الأزمات. وهذا هو السبب في أننا نحتاج إلى التفكير، ولماذا نحتاج إلى هذا النوع من الاستعراض الاستراتيجي الصادق. وندعو أعضاء المجلس إلى الانضمام إلينا في تقييم كل من بعثات حفظ السلام إذ يتم تحديد ولاياتها. وهدفنا هو تحديد البعثات التي تفتقر إلى الظروف

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): سادلي الآن بيان بصفتي الوطنية كممثلة للولايات المتحدة.

أود أن أشكر الأمين العام على الوقت الذي خصصه للقدوم والتكلم معنا بشأن حفظ السلام، والأهم من ذلك، على جهوده واستعداده للنظر في إصلاح عمليات حفظ السلام بطريقة يمكننا جعلها أكثر فعالية بالنسبة للمحتاجين إليها.

أود أيضا أن أشكر زملائي على المشاركة في هذه المناقشة الهامة. وأعتقد أن الكثير ما قالوه قيمٌ ولكن الأهم من ذلك، أن هناك جهدا جماعيا لإصلاح حفظ السلام بحيث يستفيد أكثر الناس على أرض الواقع بطريقة لا تتسم بالكفاءة فحسب بل وبالفعالية. وأشكرهم على وقتهم الذي خصصوه للقيام بذلك.

إذا سُئل إنسان عادي عما تفعله الأمم المتحدة، فمن المرجح أن يقول حفظ السلام. والخوذة الزرقاء هي أكثر الرموز التي يميزها الناس للكيفية التي تمد بها الأمم المتحدة وجودها وتبين القيمة في العالم. وعمليات حفظ السلام التي يبلغ مجموع أفرادها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ موظف وتبلغ ميزانيتها قرابة ٨ بلايين دولار هي أقوى أداة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ونذكر بوجه خاص شجاعة هؤلاء الرجال والنساء الذين يخاطرون بحياتهم بالعمل في بعثات حفظ السلام، ونحن نحیی أكثر من ٣ ٥٠٠ من حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم في سبيل إبقاء الآخرين آمنين. وعمليات حفظ السلام إذ تستمد قواها ومواردها من العديد من البلدان، إنما تساعد في تقاسم عبء تعزيز الأمن العالمي. وعندما يعمل حفظ السلام بصورة جيدة، نرى بلدانا تمكنت من إنهاء النزاعات الداخلية، وإعادة إرساء العمليات السياسية الديمقراطية وتطوير قدراتها على حماية شعوبها.

وأعتقد أننا يمكن أن نتفق جميعا على أن حفظ السلام بعيدٌ عن الكمال. تركّز العديد من المناقشات السابقة لمجلس الأمن بشأن الإصلاح على مسائل تتعلق بالعمليات والفعالية،

البعثة. ومن الممارسات الشائعة أن يكبر حجم البعثة تدريجياً بمرور الوقت إذ تزداد مهامها وموظفوها. وما ينتهي به الأمر هو بعثة ضخمة جداً مع عدم وضوح في الأولويات أو التسلسل الإداري. وفي لبنان، على سبيل المثال، فإن البعثة تؤدي عملاً بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار على طول الخط الأزرق، ولكن بخلاف تلك المهام الأساسية للرصد، تقوم البعثة ببطانة من الأشياء من نشر المجالات إلى توفير قوة بحرية.

رابعاً، يجب أن تكون لدينا استراتيجية للخروج. وينبغي لنا أن نتفق مبكراً على ما هي ملامح النجاح، والكيفية التي يمكن بها تحقيقه، وكيفية وضع البلد أو المنطقة على مسار العمل باستقلال عن البعثة. وينبغي النظر في هذه الاستراتيجيات في أولى مراحل التخطيط للبعثات، وينبغي أن تكون محور الإبلاغ المنتظم للأمم المتحدة.

وأخيراً، يجب أن نكون على استعداد لتعديل الولايات عند تحسّن الأوضاع وعند إحقاقها في إدخال التحسين. وانتشال الناس من تلك المناطق يجب أن يكون هدفنا. وعندما يتحقق هذا، لا يمكن إتاحة المجال أمام الجمود المؤسسي لإطالة أمد العمليات. وعندما لا تسمح الظروف بإحراز تقدم، يجب أن نكون مستعدين لسحب البعثة أو إعادة هيكلتها والنظر في سبل أخرى لتحقيق الاستقرار.

لقد بدأنا بالفعل في تطبيق هذه المبادئ في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعمل البعثة في بلد من الواضح بشكل متزايد أن الحكومة تعتدي على شعبه. وكشفت التقارير الصادرة مؤخراً أن الدولة كانت مسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك قتل ٤٨٠ مدنياً. ولكننا نطلب من حفظة السلام التابعين لنا أن يدعموا الحكومة نفسها. وهذا هو السبب في أن التغييرات التي أدخلناها على ولاية البعثة في الأسبوع الماضي كانت حاسمة. ومن الآن فصاعداً، سوف نركز على حماية

السياسية الكامنة للتوصل إلى حل، الأمر الذي استنتجت دراسات كثيرة أنه أمر أساسي لنجاح البعثة. وللمساعدة في توجيهنا، وضعنا مجموعة من المبادئ التي نعتقد أنه ينبغي للبعثات التقيد بها.

لقد سبق وأن تطرقنا إلى المبدأ الأول، وهو وجوب أن تدعم الحلول السياسية. والبعثة في جنوب السودان، على سبيل المثال، تنطوي على حكومة متورطة في حرب أهلية. وفي هذا الوقت، لا يوجد أي سبيل سياسي موثوق إلى تحقيق السلام. والحكومة تفتقر إلى الحافز لإنهاء النزاع، وقد جعلت المهمة أكثر صعوبة بالنسبة لحفظة السلام التابعين لنا. ولا يمكننا الخروج من هذه المشكلة. وبينما قد يكون من الأسر القبول بالوضع الراهن وتمديدته، فإننا لا نعمل لصالحنا أو لصالح الناس على أرض الواقع. ويجب على المجلس أن يلتزم بممارسة ضغطه السياسي على الحكومات غير المتعاونة.

والمبدأ الثاني أساسي أيضاً. فنحن بحاجة إلى تعاون البلدان المضيفة. وهذا لا يعني أنه ينبغي للمجلس أن يُحجم عن البلدان حيث لا يُرحب به، أو أن يتخلى عن ممارسة حقه في التدخل عند الاقتضاء على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولكن علينا أن نقر بأن البعثات أخفقت، مراراً وتكراراً، في مساعدة الموجودين في الميدان عندما اختارت الحكومة المضيفة لها عرقلتها. وفي دارفور، سعت الحكومة إلى تقييد عمل حفظة السلام التابعين لنا منذ اليوم الأول. لقد أحرّت التأشيرات، ومنعت حرية التنقل وأخرت التخليص الجمركي على الغذاء والمعدات. وقد عانت البعثة، مما يعني أن الناس في الميدان قد عانوا.

ثالثاً، يجب أن تكون ولايات حفظ السلام واقعية وقابلة للتحقيق. وينبغي أن تكون الولايات محددة للتصدي للتحديات التي تواجه البلد مع مراعاة الموارد والقدرات اللازمة للقيام بالعمل. وفي الوقت نفسه، يجب علينا تفادي توسّع مهمة

وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. وستواصل الولايات المتحدة القيادة هنا، في الأمم المتحدة، وفي العالم الفعلي. وجزء من القيادة هو معرفة متى يحتاج شيء ما إلى إصلاح وتوفير الإرادة لفعل شيئاً حيال ذلك. وأتطلع للعمل مع جميع أعضاء المجلس للقيام بذلك.

استأنف مهامي الآن كرئيسة للمجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.

المدنيين ودعم التحول الديمقراطي للسلطة. وسنعمل على وضع استراتيجية للخروج، وسوف نطالب بمساءلة حقيقية من البلدان المساهمة بقوات.

إنني أدرك أن الكثير من التعليق بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام في الأسابيع القادمة سوف يركز على الميزانيات ومستويات القوات، ولكنني أعتقد أن التجربة تبين أن التمويل لا يشكل ضماناً للنجاح. كما أدرك أن هناك من يقولون إن هذه المبادرة تمثل سحب الولايات المتحدة من المسرح العالمي.